غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
50
UAE

صوت الأعمال

العدد 63. أبريل (نيسان) 2022

بوابة التجارة إلى العالم

الإمارات العربية المتحدة تؤكد على مكانتها باعتبارها مركزاً تجارياً حيوياً

الصناعة: شركة الإمارات العالمية للألمنيوم تعمل على تشكيل مستقبل قطاع الصناعة. الصفحة 16

الطاقة: «أدنوك» تحقق نتائج مالية قوية مدعومةً بمستويات كفاءة عالية. الصفحة 28

المجتمع: فوائد وميزات إضافية لحاملي الإقامات الذهبية في أبوظبي. الصفحة 32

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

منصة رقمية ... لإسعاد المتعاملين
Customer Happiness Digital Platform

24/7

- خـدمـات إلـكـتـرونـية — Online Services
- دليل أبـوظـبـي التـجـاري — Abu Dhabi Commercial Directory
- فـعـالـيـات ومـؤتـمـرات — Events & Conferences
- تـسـجـيـل الـمـوردين — Suppliers Registration
- خـدمـات قـانـونـيـة — Legal Services
- خدمة الوساطة الودية — Amicable Mediation
- خدمة مراجعة العقود — Contracts Review
- خـدمـة الاسـتـشـارات — Consultancy Service
- خدمة الاستعلام عن الرسوم — Service Cost Calculator

www.abudhabichamber.ae

غـرفـة أبـوظـبـي الـرقـمـيـة Abu Dhabi Digital Chamber

تستمر الإمارات العربية المتحدة في مسيرتها التنموية والتزامها الجاد برؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، للتأكيد على مكانتها والحرص على تقدم أدائها ضمن مؤشرات التنافسية، إذ حافظت الدولة في مطلع العام الحالي على مكانتها في المركز الأول عالمياً في مؤشر بلومبيرغ لقائمة الدول الأفضل للعيش في ظل وباء كورونا، وهي المرة الثانية التي تتربع فيها الدولة على عرش القائمة مع تحقيق نتيجة 78.9 نقطة في المؤشر، الأمر الذي يؤكد أنها إحدى أفضل دول العالم في مواجهة أثر جائحة كوفيد - 19 التي ضربت العالم عام 2019؛ فمما لا شك فيه، قامت العاصمة الإماراتية أبوظبي بدور محوري في تعافي دولة الإمارات، الأمر الذي يتضح في أداء عدد كبير من القطاعات الرئيسة، مثل النفط والغاز والصناعة والعقار والتجارة الخارجية.

فقد استمرت «أدنوك»، عملاق الطاقة الإماراتي، في أدائها، وتحقيق نجاحات مهمة مع إعلان ذراعي التوزيع والتنقيب التابعين لها عن تحقيق نتائج مالية مميزة لعام 2021؛ فمع منافذ وقود تجارية إضافية في دولة الإمارات العربية المتحدة تصل إلى 462 محطة و38 محطة خدمة في المملكة العربية السعودية وإطلاق «زيوت فويجر» الخاصة بالشركة في 19 دولة، تشهد بصمة «أدنوك» في الأسواق العالمية توسعاً. كما شكّل الإدراج الناجح لـ «أدنوك للحفر» في سوق أبوظبي للأوراق المالية علامة بارزة في شهر أكتوبر العام الماضي، ما يُعد إنجازاً بالغ الأهمية على صعيد استراتيجية الشركة لخلق قيمة مضافة. لذلك، تعد النتائج المالية لعام 2021 الذي يعد العام الأول بعد إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية، نجاحاً كبيراً للشركة بشكل عام. على نحو متصل، يعكس تحقيق ذراع الحفر لصافي أرباح وصل إلى 2,2 مليار درهم الدور المحوري الذي تقوم به في تنمية القدرة الإنتاجية لـ «أدنوك». ومن المتوقع أن تسهم «أدنوك للحفر» أيضاً، في توفير فرص عمل لمواطني الدولة مع توقيع اتفاقيات توريد بقيمة 7,1 مليارات درهم خلال الشهر الماضي.

من جهتها، تستمر شركة الإمارات العالمية للألمنيوم في إثبات مكانتها الرائدة على صعيد قطاع الصناعة مع تحقيق صافي أرباح بمعدل نمو يصل إلى 1140%. علاوةً على ذلك، ستعمد منشأة إعادة تدوير الألمنيوم الجديدة التابعة للشركة في إنتاج السلع المصنعة محلياً، إلى جانب خدمات أخرى عبر برنامج «القيمة الوطنية المضافة» لتسهم في توفير فرص مجدية لمجتمع الأعمال المحلي.

من ناحية أخرى، عززت أبوظبي مكانتها العالمية وجهة عالمية مفضلة للعيش مع تحقيق إجمالي 71,5 مليار درهم في الصفقات العقارية العام الماضي، ما انعكس في أداء مالي قوي لشركة الدار العقارية؛ فمع تحقيق عوائد بقيمة 8,58 مليارات درهم وتأمين استثمارات بقيمة 5,14 مليارات درهم من شركة أبولو جلوبال مانجمنت (أحد أكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الخاص بأبوظبي)، فإنه من المتوقع أن يستمر أداء شركة الدار العقارية بالنمو خلال العام الحالي.

دليل آخر يعكس تجاوز الإمارات العربية المتحدة للأثر الذي خلفته جائحة كورونا، وهو قطاع التجارة الذي شهد تنامياً متسارع الوتيرة مع بلوغ التجارة الخارجية غير النفطية للدولة نحو 1,9 تريليون درهم العام الماضي، الأمر الذي يعكس مكانة البلاد بوصفها وجهةً تجارية بارزة، دافعة الجهات العاملة فيها لتوسيع آفاق التعاون الدولي. وجاء هذا الإنجاز في حجم التجارة الخارجية غير النفطية مدعوماً بتوقيع وتبني محادثات لإبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع مختلف الأسواق والاقتصادات العالمية، أبرزها دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ مع الهند في شهر فبراير مطلع العام الحالي؛ فهذه الاتفاقيات من شأنها أن تخدم جهود الدولة لتحقيق التنوع والتنمية الاقتصادية. في السياق ذاته، يبدو مستقبل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مُشرقاً مع طرح العديد من المبادرات الجديدة والخدمات المخصصة من خلال البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ إن من شأن هذه المبادرات، إلى جانب اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، أن تمهد الطريق أمام جهود الشركات الصغيرة والمتوسطة للتوسع ودخول أسواق جديدة. وفي إمارة أبوظبي، ثمة مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتم تبنيها، مثل تعاون مدينة مصدر مع بنك المشرق وصندوق محمد بن راشد للابتكار.

أما فيما يخص غرفة أبوظبي، فإننا نسعى على الدوام إلى شحذ الجهود لتعزيز العلاقات التجارية ورفع سقف التعاون بين الأعمال المحلية والأسواق الاقتصادية العالمية، فضلاً عن الاستمرار في تطوير بيئة أعمال محفزة تسهم في ترسيخ مكانة أبوظبي باعتبارها وجهةً استثمارية تنافسية ونافذةً تجارية استراتيجية إلى أسواق العالم.

محمد هلال المهيري
مدير عام غرفة أبوظبي

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

مجلة صوت الأعمال ، مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
الإدارة والتحرير، هاتف: 7419 617 2 971+
الإعلان والتسويق، هاتف: 7406 617 2 971+؛ 3414 427 4 971+؛ ص.ب: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: mc@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
الموقع الشبكي: www.adcci.gov.ae
للاشتراك السنوي في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

موتيفيت ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت
مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 427 4 971+ فاكس: 2261 428 4 971+
connect@motivate.ae; motivatemedia.com

إن وجهات النظر الواردة في هذه المجلة لا تعكس بمجملها وجهة نظر غرفة أبوظبي أو الناشر.

أبريل (نيسان) 2022

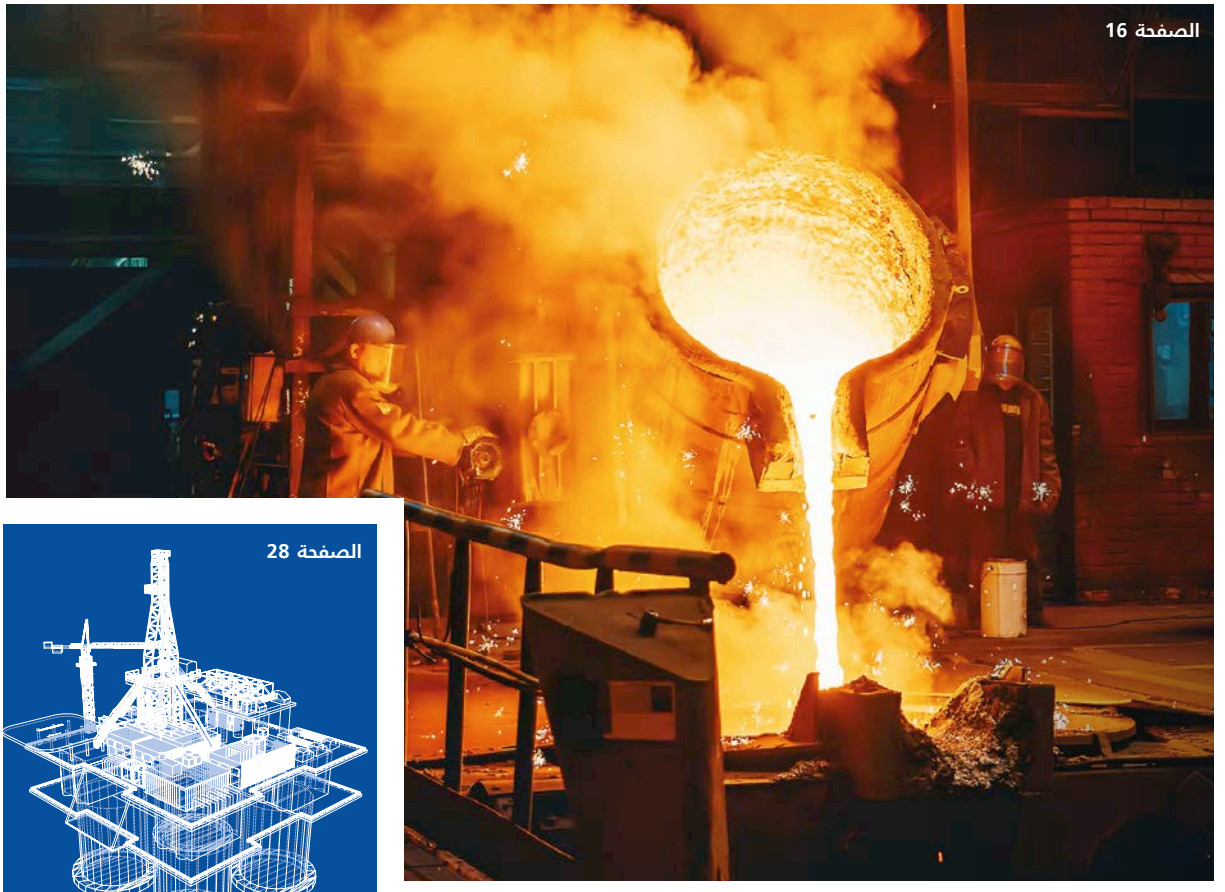
الصفحة 16

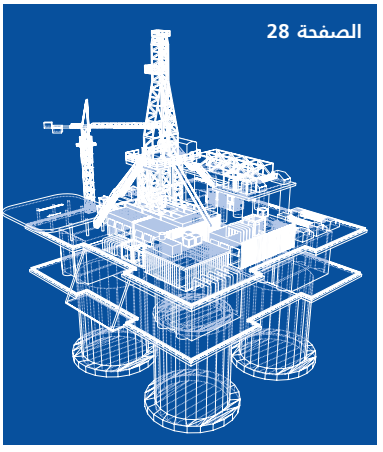
الصفحة 28

6
إنجازات متتالية
انطلاقاً من استكشاف الفضاء ووصولاً إلى علوم الحياة والتصنيع والابتكار التكنولوجي، ترسخ دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي من سمعتها بوصفها مركزاً متميزاً للبحث والتطوير.

12
أسس راسخة
ازدهار قطاع العقار في أبوظبي يعكس مكانة الإمارة المتنامية بوصفها مركزاً جاذباً للاستثمار والعيش برفاه.

16
قوة صناعة المعادن
انطلاقاً من دعم الاقتصاد ووصولاً إلى الجهود الحثيثة للمحافظة على البيئة، تعمل شركة الإمارات العالمية للألمنيوم على تشكيل مستقبل قطاع الصناعة.

22
بوابة التجارة إلى العالم..
في أرقام فاقت التوقعات لما قبل جائحة كورونا، ومع المضي في توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، تؤكد الإمارات العربية المتحدة على مكانتها باعتبارها مركزاً تجارياً حيوياً يستقطب الاستثمارات والمشروعات التجارية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

28
نتائج استثنائية..
مع استمرار شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في تنفيذ استراتيجيتها للاستدامة لعام 2030 بنجاح، أعلن ذراعا التوزيع والتنقيب للشركة عن نتائج مالية قوية لعام 2021.

32
أبوظبي.. مجتمع مزدهر
العاصمة الإماراتية أبوظبي لا تدخر جهداً في استقطاب وإلهام المواهب والمهارات مع دخول برنامج الإقامة الذهبية عامه الثالث.

36
تمهيد الطريق أمام المزيد من النجاحات
مع ارتفاع وتيرة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعمد الحكومة إلى تطوير المبادرات والبرامج الداعمة وإطلاقها لتعزيز نموها بشكل مستمر.

42
شراكة متميزة لمستقبل واعد
الإمارات العربية المتحدة وتركيا توقعان عدداً من الاتفاقيات الهادفة إلى تعزيز وفتح آفاق جديدة واعدة للتعاون مدفوعة بتنامي التجارة غير النفطية بين البلدين.

46
الأخبار
أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

magnati

Magnati تمهّد الطريق أمام انتقال الهيئات الحكومية والشركات والأفراد إلى الاقتصاد غير النقدي

لم تعد التقنيات الرقمية اليوم مجرد كماليات نستخدمها ضمن أطر محدودة، فقد أصبحت عنصراً أساسياً في حياتنا اليومية، والتي تشمل تعاملاتنا المالية. ويمثّل الاعتماد على المعاملات المالية غير النقدية جزءاً لا يتجزأ من عملية التحوّل لبناء المجتمع الرقمي؛ وهو مجال تحتل فيه دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة رائدة، مع امتلاك 83% من السكان لبطاقات الخصم المباشر، ووجود أربعة مزوّدين رئيسيين لخدمات المحافظ المالية الإلكترونية. ولا تقتصر أهمية الانتقال إلى المعاملات غير النقدية على ما توفّره من سهولة ومرونة لا تقارن بالتعامل بالعملات الورقية التقليدية، بل وتضمن العديد من المزايا التي يمكن للهيئات الحكومية والشركات والأفراد الاستفادة منها على نطاق واسع.

بالنسبة للهيئات الحكومية، على سبيل المثال، يهدف توفير حلول الدفع الرقمية إلى الارتقاء بكفاءة عمليات التحصيل، وتزويد المتعاملين بمنصة موحّدة سهلة الاستخدام. ويبرز هنا دور شركات مثل Magnati التي تقدّم حلولاً وخدمات تساهم في توفير الوقت والتكاليف، بالتزامن مع تحسين تجربة العملاء. ولا شك بأن الانتقال إلى المعاملات غير النقدية في الهيئات الحكومية يحدّ بشكل كبير من مخاطر غسل الأموال والتلاعب بها، وذلك بفضل الاعتماد على السجلات الرقمية الدقيقة التي يمكن الاطلاع عليها ومراجعتها في أي وقت.

وفي الإطار ذاته، فإن الاستغناء عن العملات الورقية يساعد المستهلكين على متابعة معاملاتهم والتحكم بإنفاقهم اليومي بشكل أكثر سهولة، وبالتالي يزيد من فرص الادخار لديهم. أما الشركات فتتطلّع باستمرار إلى التحكم بالسيولة النقدية في عملياتها، وهو ما تضمنه حلول الدفع الرقمية التي تساعد في تحديد الفرص المتاحة لخفض التكاليف وتحسين إدارة الإنفاق وأنشطة التحصيل والسداد، وتوفير التقارير الدقيقة حول كافة المعاملات المالية الداخلية والخارجية، والحدّ من الأخطاء البشرية.

وتوفر Magnati منظومة متكاملة لمعالجة المدفوعات، تتسم بالأمان وسهولة الاستخدام، وتلتزم بدعم الانتقال إلى الاقتصاد غير النقدي في دولة الإمارات العربية المتحدة بأسلوب يعود بمزايا قيّمة على الهيئات الحكومية والشركات والمستهلكين؛ ومثال على ذلك تعاون الشركة مع دائرة المالية وهيئة النقل التابعين لحكومة عجمان لتوفير خدمة دفع تعرفة مركبات الأجرة إلكترونياً بطريقة آمنة ومريحة بدلاً من الدفع النقدي، حيث تهدف الاتفاقية إلى تحسين جودة الخدمات المقدّمة لمستخدمي مركبات الأجرة، والحدّ من مخاطر انتقال عدوى فيروس (كوفيد-19) في ظل الظروف الراهنة.

كما تتعاون Magnati مع منظومة خدمات أبوظبي الحكومية الموحّدة لتوفير حلول دفع جديدة ضمن منصة سداد أبوظبي الرقمية، إلى جانب مشاركتها في مبادرة تطوير الجيل الثالث من الدرهم الإلكتروني عبر شراكة مع وزارة المالية.

وتوفر الشركة للجهات الحكومية والتجار والمؤسسات منصة مدفوعات ذكية ومجموعة من الحلول المبتكرة التي تتيح توظيف البيانات لتعزيز الدخل باستخدام الجيل الجديد من الحلول التقنية المتطوّرة التي تحسّن أداء الأعمال وكفاءتها. وتستند Magnati في أعمالها على الإمكانيات الكبيرة والفرص الواعدة التي يحفل بها العالم الرقمي، لتعمل من خلالها إلى تحويل قطاع المدفوعات إلى فرص واعدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل عبر GPSleads@magnati.com

إنجازات متتالية

انطلاقاً من استكشاف الفضاء ووصولاً إلى علوم الحياة والتصنيع والابتكار التكنولوجي، ترسخ دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي من سمعتها بوصفها مركزاً متميزاً للبحث والتطوير.

شهد قطاع البحث والتطوير في أبوظبي خلال الربع الأول من العام الحالي على بث الروح في قطاع البحث العلمي والاكتشافات، حيث تسعى الإمارة إلى تذليل الصعاب ومواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية.

ففي قطاع الرعاية الصحية، وعلى ضوء الجهود الحثيثة للتعامل مع جائحة كوفيد - 19، الوباء العالمي، وضعت أبوظبي نصب عينيها مهمة استكشاف علاج جديد لهذا الفيروس، حيث وقعت دائرة الصحة - أبوظبي مؤخراً اتفاقية تعاون مع «فيكتوريا mRNA»، ممثلة عن ولاية فيكتوريا (أستراليا)، بهدف تطوير علاجات خاصة بفيروس كورونا لتعزيز منظومة الحمض النووي الريبوزي (RNA) على مستوى العالم.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، سيحدد الطرفان، بموجب الاتفاقية التي أُبرمت، مجالات الأبحاث والتعاون الأكاديمي ونقل المعرفة المتعلقة بصناعة التقنيات المتعلقة بالناقل النووي الريبوزي، فضلاً عن مناقشة فرص واعدة للاستثمار في البحوث والتجارب السريرية واستثمارات القطاع الخاص في إمارة أبوظبي وولاية فيكتوريا في هذه المجالات.

في هذا الشأن يقول سعادة الدكتور جمال محمد الكعبي، وكيل دائرة الصحة - أبوظبي: «نحرص على تبني وتوظيف الأفكار الواعدة والحلول المبتكرة بالتعاون مع شركائنا العالميين كالتعاون الذي يجمعنا بولاية فيكتوريا. كما نتطلع إلى جني ثمار هذا التعاون فيما يتعلق بالأبحاث العلاجية المتقدمة القائمة على الحمض النووي الريبوزي المرسال، وذلك في إطار حرصنا على المساهمة في تطوير نظم صحية متقدمة، وتعزيز جاهزيتنا للتعامل مع أي تحديات مستقبلية حول العالم».

وأضاف سعادته: «تستمر دائرة الصحة في العمل في تبني أحدث العلاجات والحلول المبتكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان صحة وسلامة أفراد المجتمع، وقد تُرجمت جهودنا الحثيثة في التعاون مع شركائنا والجهات الصحية في الإمارة بالتأكيد على المكانة العالمية المهمة التي رسختها أبوظبي بوصفها حاضنة لعلوم الحياة ووجهة لتطوير وتقديم الحلول الصحية المبتكرة».

إضافة إلى ذلك، تتعاون دائرة الصحة – أبوظبي مع شركة أسترازينيكا المتخصصة في الصناعات الدوائية الحيوية بهدف إجراء البحوث السريرية في أبوظبي، وتعزيز الإجـراءات الوقائية من أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الكلى المزمنة، والحد من معدلات الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني. كما شرعت الدائرة في تبني دراسات مراقبة مكثفة تقوم على أسس البحث العلمي والكشف عن أدلة واقعية على المرضى الحاصلين على تركيبة الأجسام المضادة طويلة المفعول «LAAB» من أسترازينيكا.

من جهته، أشرف معهد الابتكار التكنولوجي التابع لمجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة على سلسلة من النشاطات منذ بداية العام. ويهدف المجلس إلى رسم أطر قطاع البحث والتطوير التكنولوجي المتقدم في إمارة أبوظبي، حيث أطلق في شهر يناير الماضي، ثلاثة مراكز بحث متخصصة في مجالات الدفع والطاقة البديلة والتكنولوجيا الحيوية.

وأفاد المجلس في بيان رسمي له، بأن هذه المراكز البحثية الثلاثة الجديدة ستسهم بشكل كبير في تعميق منظومة التكنولوجيا المتقدمة المزدهرة والقائمة بالفعل في أبوظبي، وتعزيز مكانة الإمارة بكونها مركزاً رائداً للبحث والتطوير ووجهة مميزة تستقطب الخبراء العالميين، وتغذي المواهب المحلية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لإجراء أبحاث رائدة وتحقيق نتائج تحويلية فعالة.

وسلط المجلس الضوء على محاور التركيز لمراكز البحث وأوضح أن الطيران والفضاء أصبحا من الأولويات الوطنية الرئيسة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يعمل مركز بحوث أنظمة الدفع على تطوير تكنولوجيا تحسن أداء الطائرات فيما يتعلق بالسرعة والمدى، وكفاءة الوقود، والانبعاثات، والضوضاء، وطول مجال الهبوط، علماً أن تقنيات الدفع الموزع لديها القدرة على تحقيق الأهداف البيئية المستقبلية.

← معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزير دولة للتكنولوجيا المتقدمة.

↓ دائرة الصحة - أبوظبي تتعاون مع «فيكتوريا mRNA»، ممثلة عن ولاية فيكتوريا (أستراليا)، بهدف تطوير علاجات خاصة بفيروس كورونا.

↑ دائرة الصحة - أبوظبي تعمل مع شركة أسترازينيكا لتعزيز الإجراءات الوقائية من أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الكلى المزمنة، والحد من معدلات الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني.

على نحو متصل، يركز مركز بحوث الطاقة البديلة على تمكين الأمن المائي وضمان توفير تطبيقات تقنية محسنة ومتنوعة، بينما يعمل مركز بحوث التكنولوجيا الحيوية على تعزيز قدرات البحث والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات أساسية، مثل الهندسة الوراثية والمواد الحيوية والأجهزة المسيّرة.

ومنذ تأسيس مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة في شهر نوفمبر عام 2020، أصبح معهد الابتكار التكنولوجي الكائن في مدينة مصدر، مجمعاً متنامياً للبحث والتطوير. ومع إضافة المراكز الثلاثة الأخيرة، أصبح المجلس يضم تحت مظلته 10 مراكز مختصة في البحوث التقنية المتقدمة. وقد تمكن المعهد من التفوق على هدفة المحدد لعام 2021 من خلال توظيفه 101 باحث مشارك وعلماء إماراتيين. إضافةً إلى تقديم 5 براءات اختراع، وتوفير 34 مستشاراً عالمياً خبيراً في المجالس الاستشارية العلمية التابعة لمراكزه البحثية.

وفي وقت الإعلان عن المراكز البحثية الجديدة، دشّن مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة في أبوظبي «فنتشر ون»، وهي ذراع تسويقية جديدة تهدف إلى رفد السوق بحلول بحثية مبتكرة وسريعة، واستثمار جميع الملكيات الفكرية التي يتم إنشاؤها في مراكز معهد الابتكار التكنولوجي وخارجها.

ومن خلال مركز بحوث المواد المتقدمة التابع له، حقق معهد الابتكار التكنولوجي، في شهر فبراير من العام الحالي، قفزة نوعية في أعماله مع تطوير «مختبر التصادم» (Impact Lab)، وهو الأول من نوعه في المنطقة، ليوفر منصة اختبار مثالية لتجربة المواد والرقائق والمركّبات المتقدمة، حيث تم تجهيز المختبر بأحدث المرافق والأدوات المخصصة لدراسة واستكشاف المواد الجديدة وتحليل خصائصها فيما يتعلق بالاصطدام والتفجير.

وذكر مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة أن المختبر يسعى حالياً إلى تحقيق العديد من النتائج الرئيسة التي ستسهم، على سبيل المثال لا الحصر، في منع تحطم عربات الاستكشاف الفضائية، وصناعة الخوذات والمصدات والدواليب وبطاريات السيارات التي يمكنها أن تصمد أمام الانفجارات.

في هذا الصدد، يقول الدكتور محمد الطنيجي، كبير الباحثين في مركز بحوث المواد المتقدمة: «نفخر بإطلاق هذا المختبر الذي يشكل ثمرة شهور من التخطيط والجهود الكبيرة، وذلك بهدف اختبار التقنيات الجديدة المتعلقة بتصادم المواد وغيرها من عمليات التصنيع الجديدة. ونسعى في المركز إلى توفير الحلول التقنية المتطورة لمختلف الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة وحول العالم».

حقائق وأرقام: معهد الابتكار التكنولوجي في أبوظبي

10 مراكز مختصة في البحوث التقنية المتقدمة	**65** اتفاقية شراكة عالمية	**101** باحث مشارك وعلماء إماراتيين
أكثر من 200 ورقة بحث	**5** براءات اختراع	**34** مستشاراً عالمياً خبيراً في المجالس الاستشارية العلمية

المصدر: مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة، أبوظبي

وقد قامت معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزير دولة للتكنولوجيا المتقدمة، بزيارة إلى مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة في أبوظبي مؤخراً، وتفقدت مراكز الأبحاث في معهد الابتكار التكنولوجي وتعرفت والوفد المرافق لها إلى مستجدات أحدث المشروعات الرئيسة.

وأكدت معاليها أن مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة في العاصمة أبوظبي، يعكس التزام حكومة الإمارات بتطوير استراتيجيات مبتكرة وبيئة تكنولوجية متكاملة، ضمن توجه استراتيجي تدعمه القيادة الرشيدة، وتترجمه مختلف الجهود الوطنية، من خلال التكامل والتعاون والتنسيق الاتحادي والمحلي، لتعزيز أداء جميع القطاعات من أجل تطوير الاقتصاد المعرفي.

↑ «مختبر التصادم» الحديث التابع لمركز بحوث المواد المتقدمة يُعد الأول من نوعه في المنطقة.

↖ سالمين عبيد العامري، الرئيس التنفيذي لشركة سلال.

↓ أصبح معهد الابتكار التكنولوجي يضم تحت مظلته 10 مراكز مختصة في البحوث التقنية المتقدمة.

وعند الحديث عن قطاع الزراعة؛ فقد وقعت شركة سلال مذكرة تفاهم مع شركة آيروفارمز، الرائدة عالمياً في مجال الزراعة العمودية، لتعزيز التعاون طويل الأمد بين الطرفين في مجالات البحث والتطوير، ونقل المعرفة والتقنيات الخاصة بأنظمة الزراعة المتطورة للمزارعين المحليين.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيتم التركيز على تحسين جودة التركيب الوراثي والشتلات الخاصة بأنواع مختلفة من الخضراوات والفاكهة، الأمر الذي من شأنه تعزيز قدرة هذه المحاصيل على تحمل الظروف المناخية القاسية. وسيتم إجراء التجارب على المحاصيل الزراعية الجديدة في منشأة آيروفارمز (AeroFarms AgX) بإمارة أبوظبي، المزرعة العمودية الفريدة من نوعها في أبوظبي، والمزارع التابعة لشركة سلال.

وأشار سالمين عبيد العامري، الرئيس التنفيذي لشركة سلال، إلى أن مهمة شركة سلال الرئيسة تكمن في إيجاد حلول جديدة ومبتكرة لزيادة حجم الإنتاج الزراعي المحلي، وذلك عبر تطبيق برامج نقل المعرفة وتنفيذ مشروعات البحث والتطوير التي تسهم في تعزيز النمو في القطاع الزراعي في الإمارة.

وأضاف العامري: «نسعى من خلال تعاوننا مع شركة آيروفارمز لإيجاد تقنيات زراعية متقدمة لتمكين المزارعين المحليين من إنتاج محاصيل زراعية أفضل وأكثر استدامة بالاعتماد على أحدث حلول التكنولوجيا، بما يعود بالفائدة على كل من المنتج والمستهلك على المدى البعيد».

علاوةً على ذلك، تسعى شركة سلال إلى تزويد 100 مزرعة محلية بحساسات مزودة بتقنية إنترنت الأشياء خلال العام الحالي، الأمر الذي من شأنه مساعدة المزارعين على اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بالري والتسميد وإدارة المحاصيل.

من ناحية أخرى، دعا مركز محمد بن راشد للفضاء الرواد من الخبراء والعلماء والأكاديميين والمهنيين المتخصصين، فضلاً عن الطلاب من جميع أنحاء العالم، إلى تقديم الأوراق البحثية التي سيتم تقديمها في المؤتمر الدولي لعمليات الفضاء (SpaceOps).

يهدف هذا المؤتمر المزمع انعقاده في شهر مارس عام 2023، إلى مناقشة الابتكارات والتحديات والفرص المتصلة بمختلف جوانب عمليات الفضاء، بما في ذلك مهام الرحلات الفضائية المأهولة والروبوتية والمهمات القريبة من الأرض، أو الموجهة نحو أعماق الفضاء.

وفي هذا الشأن، وجه سعادة سالم حميد المري، مدير عام مركز محمد بن راشد للفضاء، دعوة لجميع الأطراف ذات الصلة بصناعة الفضاء، وتحديداً ممن يرغبون في تقديم إسهاماتهم البحثية والمعرفية والابتكارات المتعلقة بالعمليات الفضائية، لإرسال أفكارهم من أجل عرضها على مجتمع الفضاء العالمي. وأوضح أن هذا المؤتمر يُعد فرصة مثالية لمناقشة الأفكار الجديدة وتحليلها وتقييمها إلى جانب الموضوعات المبتكرة من أجل دفع حدود الابتكار في مجال عمليات الفضاء إلى أعلى مستوى ممكن، والارتقاء بإمكاناته التي تساعد في التأثير بشكل إيجابي على تطور الحضارة الإنسانية.

بوجه عام، يُعد تعزيز ودعم جهود البحث العلمي والابتكارات والمشروعات في مجالات الفضاء وتلك التي تدور حولنا على الأرض، أحد أهم أهداف استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة لمستقبل واعد.

← سعادة سالم حميد المري، مدير عام مركز محمد بن راشد للفضاء.

↓ شركة سلال، وشركة آيروفارمز الرائدة عالمياً في مجال الزراعة العمودية، تعملان على تعزيز جودة التركيب الوراثي والشتلات الخاصة بأنواع مختلفة من الخضراوات والفاكهة.

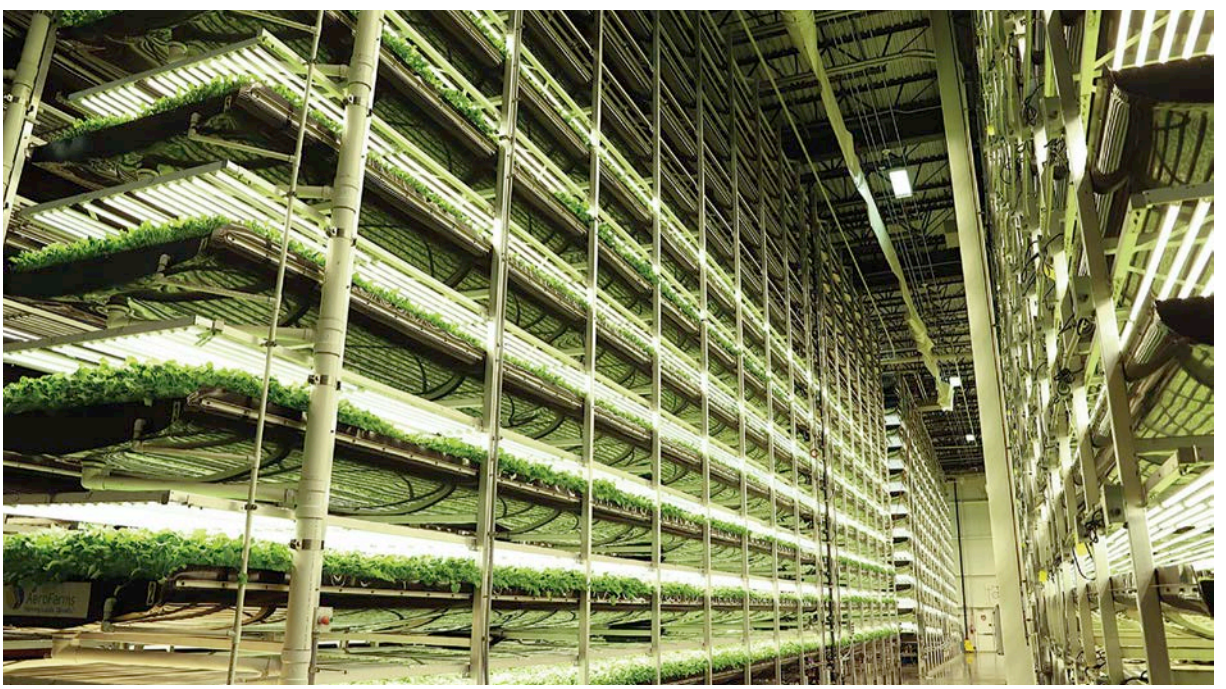

أسس راسخة

ازدهار قطاع العقار في أبوظبي يعكس مكانة الإمارة المتنامية بوصفها مركزاً جاذباً للاستثمار والعيش برفاه.

سجلت إمارة أبوظبي مؤشرات تداولات عقارية إيجابية خلال العام الماضي، حيث وصلت إلى 71,5 مليار درهم، ما يعكس ثقة المستثمرين المتزايدة بهذا القطاع الذي يستمر في النمو. كما تصدر عملاق قطاع العقار في العاصمة الإماراتية «الدار العقارية»، قائمة الشركات الأكثر مبيعاً بمبيعات سنوية كبيرة. إضافة إلى عزم شركة أبولو جلوبال مانجمنت استثمار ما يزيد على 5 مليارات درهم في القطاع بعد توقيع اتفاقية بارزة لدعم مبادرات النمو التحولي الخاصة بشركة الدار.

وبحسب الأرقام الصادرة عن دائرة البلديات والنقل، سجلت العاصمة الإماراتية إجمالي ما يصل إلى 71,5 مليار درهم للصفقات العقارية، تم تحقيقها عبر 14958 معاملة، وقد شملت تداولات ورهونات الأراضي والمباني والوحدات العقارية بمختلف أنواعها.

وأظهرت نتائج مؤشرات التداولات العقارية الصادرة أيضاً، عمليات بيع وشراء بقيمة 18,2 مليار درهم، ومعاملات رهن عقاري بقيمة 53,3 مليار درهم. ووصلت قيمة تداولات الأراضي والمباني إلى ما يقرب من 63,1 مليار درهم، في حين بلغت تداولات الوحدات السكنية نحو 8,4 مليارات درهم.

وقد تصدرت جزيرة ياس في عام 2021 قائمة المناطق الأكثر تداولاً، وذلك بقيمة 4,1 مليارات درهم، مقارنةً بـ 3,3 مليارات درهم عام 2020، تلتها جزيرة الريم في المرتبة الثانية بقيمة تداولات وصلت إلى 3,2 مليارات درهم، مقارنةً بـ 2,9 مليار درهم عام 2020، وجاءت جزيرة السعديات بالمرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة التداولات العقارية 2,5 مليار درهم، وهو الرقم ذاته تقريباً الذي سجلته في عام 2020.

وتعقيباً على الأرقام التي أعلنتها الدائرة، أشار الدكتور أديب العفيفي، المدير التنفيذي لقطاع العقارات في دائرة البلديات والنقل، إلى استمرار النمو المستدام في الأسواق العقارية في إمارة أبوظبي، وأضاف: «سجلت إمارة أبوظبي مؤشرات تداولات عقارية إيجابية خلال العام الماضي، ما يعكس ثقة المستثمرين المتزايدة بقطاعنا العقاري».

وجاء أداء قطاع العقار في العاصمة الإماراتية العام الماضي مدعوماً بالنتائج المالية القوية لعام 2021 التي أعلنت عنها «الدار العقارية»، إذ أعلنت الشركة في شهر فبراير من العام الحالي عن نتائجها المالية الأولية لعام 2021، حيث بلغت إيراداتها 8,58 مليارات درهم، وصافي أرباح يصل إلى 2,33 مليار درهم، بنسبة زيادة مقدارها 21% أيضاً على أساس سنوي. وفي إطار تعليقه على هذه النتائج، أوضح معالي محمد خليفة المبارك، رئيس مجلس إدارة الدار العقارية، أن الأداء المالي القوي في عام 2021، يعكس مرونة الدار من ناحية تنوع مصادر الإيرادات وسرعة التحول، ويؤكد أيضاً على جاذبية أبوظبي بوصفها وجهة استثمارية عالمية رائدة.

وقد أظهرت نتائج «الدار» المالية السنوية أن «الدار للتطوير»، ذراع التطوير العقاري الرائدة في أبوظبي، رفعت إجمالي مبيعات العام بكامله إلى مستوى قياسي بلغ 7,2 مليارات درهم. ووفقاً لبيان الشركة الرسمي، فإن ذلك يعزى بشكل رئيس إلى مبيعات المشروعات الكبرى، بما في ذلك المراحل المتعددة من مشروعات «نويا» و«ياس إيكرز» و«القرم» والمرحلة الثالثة من «السعديات ريزيرف». ولا تزال جزيرة ياس تشكل أولوية رئيسة للشركة، حيث تمثل مشروعات هذه الجزيرة ما يصل إلى 62% من إجمالي قيمة المبيعات لعام 2021.

في السياق ذاته، ذكرت الشركة أن شرائح المستثمرين والمشترين شهدت تنوعاً مع زيادة إقبال الشباب والسيدات على شراء العقارات في أبوظبي. كما ارتفع مستوى طلب الأجانب والمقيمين على مدار العام، حيث يمثل هؤلاء 44% من مبيعات الدار، بنسبة زيادة بلغت 32%، مقارنة بالعام السابق.

← معالي محمد خليفة المبارك، رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية.

من ناحية أخرى، واصلت محفظة الدار للاستثمار، أكبر منصة متنوعة لإدارة الأصول العقارية في المنطقة، مرونتها وتوازن أدائها في عام 2021، حيث حققت أداءً قوياً مع زيادة نشاط التأجير ليصل معدل الإشغال إلى 93%، حيث سجل ياس مول، المشروع التجاري الأبرز للمحفظة، معدل إشغال بلغ 97% في نهاية شهر ديسمبر عام 2021، بنسبة زيادة تصل إلى 17%، مقارنة بعام 2020.

كما ارتفع معدل إشغال المحفظة السكنية العام الماضي بنسبة 5% على أساس سنوي ليصل إلى 93% مع استمرار إقبال المستأجرين على مشاريع الدار وتنامي سمعة الشركة بوصفها مطوراً مفضلاً. في هذا الصدد، يقول طلال الذيابي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الدار العقارية: «في ضوء الانتعاش الاقتصادي الذي تعاظم تأثيره طوال عام 2021، لم تكتف الدار بتحقيق نتائج مالية ممتازة فحسب، بل استثمرت أيضاً في تنويع أعمالها لضمان ازدهارها مستقبلاً من خلال عمليات الاستحواذ الاستراتيجية، وتعزيز محفظتها من المشروعات التطويرية، والاستثمار للمرة الأولى خارج الدولة».

وأضاف الذيابي: «لقد مكننا الأداء القوي والمبادرات المؤسسية التي نفذناها على مدار عام 2021 من مواصلة تحقيق زخم قوي في عام 2022. ونستعد في المرحلة المقبلة لإنجاز العديد من الصفقات المهمة، واستخدام رأس المال بكفاءة عالية في تحقيق الفرص الجديدة، وتنفيذ استراتيجيتنا للنمو التحولي عبر مختلف المناطق الجغرافية والأعمال والقطاعات».

التداولات العقارية في أبوظبي عام 2021

تداولات الأراضي والمباني

	عدد التداولات	القيمة
المبيعات	3,382	11,7 مليار درهم
الرهن	6,527	51,4 مليار درهم
الإجمالي	**9,909**	**63,1 مليار** درهم

تداولات الوحدات السكنية

	عدد التداولات	القيمة
المبيعات	3,879	6,5 مليارات درهم
الرهن	1,169	1,9 مليار درهم
الإجمالي	**5,048**	**8,4 مليارات** درهم

إجمالي التداولات العقارية

	عدد التداولات	القيمة
المبيعات	7,261	18,2 مليار درهم
الرهن	7,696	53,3 مليار درهم
الإجمالي	**14,957**	**71,5 مليار** درهم

المصدر: دائرة البلديات والنقل - أبوظبي

المناطق الأكثر تداولاً في أبوظبي لعام 2021

1
جزيرة ياس
4,1 مليارات
درهم

2
جزيرة الريم
3,2 مليارات
درهم

3
جزيرة السعديات
2,5 مليار
درهم

4
مشروع الجرف (حزام الغابات)
1,1 مليار
درهم

5
مدينة خليفة
915,3 مليون
درهم

6
شاطئ الراحة
616,2 مليون
درهم

المصدر: دائرة البلديات والنقل - أبوظبي

ويأتي على قائمة هذه الصفقات المهمة، الاتفاق مع شركة أبولو جلوبال مانجمنت التي ستعمد إلى ضخ 5,14 مليارات درهم على شكل استثمارات عبر صناديقها وعملائها. ومن شأن هذا الاستثمار الذي يعد أحد أكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الخاص بأبوظبي، أن يتيح تحقيق قيمة طويلة الأجل تدعم مخزون «الدار العقارية» الكبير من الأراضي، وفي الوقت ذاته المحافظة على مرونة تطوير أو بيع الأراضي وفقاً لاستراتيجية الشركة.

حول هذه الاتفاقية، يقول طلال الذيابي: «تجسد هذه الاتفاقية غير المسبوقة خير دليل يؤكد لمجتمع الاستثمار العالمي الآفاق الواعدة لسوق العقارات في أبوظبي. ولا شك أن قدرة شركة الدار على استقطاب شريك طويل الأجل، مثل شركة أبولو، تؤكد على قوة الامتياز التجاري لمجموعتنا. إضافة إلى جودة سوق أبوظبي العقارية والإقبال الاستثماري الكبير الذي تشهده، مدعومين بركائز قوية تدعم مسار نموها الاقتصادي على المدى الطويل».

← طلال الذيابي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الدار العقارية.

↓ كان لمشروع «نويا» التابع لشركة الدار العقارية، دور كبير في تحقيق الشركة أقوى مبيعات سنوية في تاريخها.

هذا، وسوف يتم تخصيص 1,8 مليار درهم من الاستثمار العام في شراكة تتضمن مجموعة من الأراضي التي تمتلكها الدار العقارية، و1,8 مليار درهم أخرى في سندات دائمة ثانوية صادرة عن شركة الدار للاستثمار العقاري، في حين سيتم استثمار 1,1 مليار درهم على شكل أسهم ممتازة قابلة للتحويل الإلزامي في شركة الدار للاستثمار العقاري، واستثمار 367 مليون درهم على شكل أسهم عادية في شركة الدار للاستثمار العقاري.

وكجزء من الاتفاقية التي جاء توقيعها في نهاية شهر مارس، ستستحوذ «أبولو» على حصة أقلية مباشرة في «الدار للاستثمار العقاري».

يقول مارك روان، الرئيس التنفيذي لشركة أبولو جلوبال مانجمنت: «بالاعتماد على منصتنا الاستثمارية العالمية المتكاملة وقاعدتنا الرأسمالية الراسخة، نجحنا بوضع خطة استثمارية من شأنها دعم أجندة النمو التحولي لشركة الدار، وإتاحة الفرصة أمام مستثمرينا لتحقيق عائدات جذابة على المدى الطويل».

من ناحية أخرى، أطلقت دائرة البلديات والنقل - أبوظبي منظومة «داري» الرقمية الهادفة إلى دمج الخدمات العقارية في أبوظبي في منصة موحدة لتقديم خدمات عقارية متكاملة وشاملة ومتطورة، تتيح للمستخدمين فرصة الحصول على تجربة مرنة وسلسة لإدارة مختلف معاملاتهم العقارية.

وأشار عبدالله الساهي، وكيل دائرة البلديات والنقل إلى أن إطلاق المنصة ينسجم مع رؤية أبوظبي الاقتصادية لقطاع عقاري مستدام، ويُعد خطوة استراتيجية جديدة تسهم في الارتقاء بجودة حياة سكان الإمارة، إلى جانب تعزيز الجهود المستمرة لترسيخ مكانة أبوظبي على مستوى القطاع العقاري داخل الدولة وخارجها، بوصفها وجهة عالمية جاذبة للراغبين بالاستثمار في القطاع العقاري في إمارة ابوظبي.

ومع وقوفنا على مشارف الربع الثاني من عام 2022، يجدر بنا القول إن قطاع العقار في الإمارة يقوم على أسس راسخة تحفز وتستشرف النجاح.

قوة صناعة المعادن

انطلاقاً من دعم الاقتصاد ووصولاً إلى الجهود الحثيثة للمحافظة على البيئة، تعمل شركة الإمارات العالمية للألمنيوم على تشكيل مستقبل قطاع الصناعة.

تُعد صناعة الألمنيوم إحدى أبرز الصناعات في دولة الإمـارات العربية المتحدة بعد النفط والغاز، حيث تسهم في إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات. وقد كشفت «الإمارات العالمية للألمنيوم» عن أقوى أداء مالي لها منذ تأسيسها، خاصة بعد إعلانها عن التزامها بمضاعفة إسهاماتها الاقتصادية بحلول عام 2040، إذ نمت أرباحها بنسبة 1140% لتصل إلى 5,5 مليارات درهم (1,5 مليار دولار أميركي)، مقارنة بصافي أرباح 445 مليون درهم (121 مليون دولار أميركي) في عام 2020.

وفي هذا الشأن يقول عبدالناصر بن كلبان، الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم: «تُظهر هذه النتائج القياسية اقترابنا من استكمال استعداداتنا للمرحلة المقبلة من مسيرة التطوير التي تنتهجها الشركة، بدءاً من عمليات تعدين البوكسيت وحتى إنتاج الألمنيوم الأولي، ضمن هيكل محسّن لرأسمال الشركة يستهدف تنفيذ سياسة أفضل لتوزيع الأرباح على المساهمين ونمو الأعمال في المستقبل، ومساراً ريادياً في محايدة الكربون».

وأشارت الشركة أيضاً، إلى أنه لا يزال هناك متسع لتحقيق نتائج أفضل مع تبنيها عدداً من المشروعات الجديدة الضخمة لتسهم في توسيع آفاقها المستقبلية.

وعزت الشركة هذه النتائج التاريخية إلى نتيجة الطلب العالمي القوي على الألمنيوم في ظل تعافي الاقتصادات العالمية من تداعيات جائحة كوفيد - 19، فضلاً عن الأداء التشغيلي القوي في جميع جوانب عملياتها التشغيلية والتركيز على تحسين الكفاءة في الأقسام كافة، إضافةً إلى زيادة عمليات إنتاج وبيع جميع السلع ضمن سلسلة القيمة في عـام 2021، مقارنة بما حققته الشركة عام 2020.

↓ في عام 2021، نمت أرباح «الإمارات العالمية للألمنيوم» ووصلت إلى 5,5 مليارات درهم.

«تُظهر النتائج القياسية اقترابنا من استكمال استعداداتنا للمرحلة المقبلة من مسيرة التطوير التي تنتهجها الشركة، بدءاً من عمليات تعدين البوكسيت وحتى إنتاج الألمنيوم الأولي، ضمن هيكل محسّن لرأسمال الشركة يستهدف تنفيذ سياسة أفضل لتوزيع الأرباح على المساهمين ونمو الأعمال في المستقبل، ومساراً ريادياً في محايدة الكربون».

عبدالناصر بن كلبان،
الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم

وحققت شركة الإمـارات العالمية للألمنيوم التي تدير مصاهر الألمنيوم في موقعي الشركة بمنطقة جبل علي ومنطقة الطويلة، ومصفاة تكرير الألومينا في الطويلة ومنجم البوكسيت ومرافق التصدير المرتبطة به في جمهورية غانا، أرباحاً قياسية في عام 2021، حيث تجاوزت الزيادة في الأربـاح المعدلة قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك الضعف لتصل إلى 9 مليارات درهم (2,5 مليار دولار أميركي)، مقارنة بنحو 4,1 مليارات درهم (1,1 مليار دولار أميركي) في عام 2020، ووصلت الإيرادات في عام 2021 إلى 25,5 مليار درهم (6,9 مليارات دولار أميركي)، مقارنة بـ 18,7 مليار درهم (5,1 مليارات دولار أميركي) في عام 2020. على نحو متصل، بلغ متوسط سعر ألمنيوم بورصة لندن للمعادن الذي تنتجه الشركة 2,382 دولار أميركي للطن في العام الماضي، بينما حصل المساهمون على 735 مليون درهم (200 مليون دولار أميركي) نتيجة توزيعات الأرباح.

علاوة على ذلك، شهدت الشركة في العام الماضي تحقيق العديد من الإنجازات على صعيد عملياتها، حيث بلغت مبيعاتها من المعدن المصبوب 2,54 مليون طن. كما قامت الشركة بتشغيل 66 خلية صهر جديدة ضمن مشروع مصهر الطويلة، ما يرفع الطاقة الإنتاجية بمقدار 78 ألف طن من المعدن سنوياً. بينما تجاوزت مصفاة الطويلة للألومينا قدرتها الإنتاجية الاسمية بنسبة 15% بأداء عالمي

↑ تجاوزت مصفاة الطويلة للألومينا قدرتها الإنتاجية الاسمية بنسبة 15%، حيث قامت بمد مصاهر الشركة للألمنيوم بما يقرب من 2،3 مليون طن من الألومينا.

← زهير الرجراجي، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم.

متميز حيث قامت بمد مصاهر الشركة للألمنيوم بما يقرب من 2,3 مليون طن من الألومينا.

وأفاد عبدالناصر بن كلبان بأن الشركة لديها الإمكانات لمتابعة عملها وتحقيق أفضل من ذلك، وأضاف: «لأننا في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم نستطيع تقديم ما هو أفضل دوماً، سنركز على تنمية قيمة الأصول الموجودة من خلال تحسين العمليات والعمل بكفاءة أكثر وتطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مع التركيز كذلك على فتح آفاق جديدة لنمو أعمالنا في المستقبل».

من جانبه يقول زهير الرجراجي، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم: «سادت الأسعار المرتفعة للألمنيوم منذ بدأ العالم يتجاوز جائحة كوفيد - 19، ما يُظهر توقعات قوية تجاه الألمنيوم بوصفه مادة أساسية نحتاجها لبناء مستقبل مستدام، وسنعمل على المضي قدماً بخطوات واثقة وسبّاقة لتعزيز قدراتنا وطاقتنا في مجال الاستدامة».

وتتمتع «الإمارات العالمية للألمنيوم» بوضع جيد لدخول المرحلة التالية من مسيرة النمو. ففي العام الماضي انضمت الشركة إلى برنامج «القيمة الوطنية المضافة» الذي يهدف إلى إعادة توجيه جزء أكبر من مصروفات القطاع الحكومي والقطاع الخاص المرتبطة بالمشتريات والخدمات إلى الاقتصاد الوطني لتعزيز دور ونمو القطاع الصناعي الوطني، وقد عمدت الشركة إلى تعيين سايمون ستورسن بمنصب الرئيس التنفيذي لسلسلة التوريد وتطوير الأعمال.

ووفقاً لبيان صادر عن الشركة، أنفقت «الإمارات العالمية للألمنيوم» أكثر من 14 مليار درهم (3,9 مليارات دولار أميركي) لشراء السلع والخدمات في عام 2020، وتم إنفاق ما يزيد على 6,2 مليارات درهم (1,7 مليار دولار أميركي) منها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية غينيا، حيث توجد شركة غينيا ألومينا كوربوريشن التابعة لـ «الإمارات العالمية للألمنيوم» المختصة في تعدين البوكسيت.

جدير بالذكر أن النشاط الاقتصادي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم يُسهم في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بما يصل إلى 20 مليار درهم (5,4 مليارات دولار أميركي) سنوياً، ويدعم أكثر من 60 ألف وظيفة في الدولة.

← ↙ شركة الإمارات العالمية للألمنيوم تنجح في إنتاج 39 ألف طن من الألمنيوم CelestiAL خلال العام الماضي، باستخدام الطاقة الشمسية.

↓ المقر الرئيس لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم في منطقة الطويلة.

في هذا الصدد، يقول عبدالناصر بن كلبان: «تُعد مساهمتنا في النمو الاقتصادي المستدام إحدى الطرائق المهمة التي نجعل بها الحياة العصرية متكاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية غينيا، ويتمثل هدفنا الآن في مضاعفة هذا التأثير الاقتصادي خلال العقدين المقبلين».

وأضاف بن كلبان: «يمكن لاحتياجات الشركة الخاصة بالسلع والخدمات مساعدة الشركات الإماراتية على النمو، وتحفيز تطوير أنشطة صناعية جديدة من أجل تلبية متطلبات سلسلة التوريد الخاصة بنا».

وتخطط شركة الإمـارات العالمية للألمنيوم لشراء السلع والخدمات المحلية لمنشأة إعادة تدوير الألمنيوم الخاصة بها، وذلك عبر برنامج «القيمة الوطنية المضافة»، حيث تعد المنشأة البالغة قدرتها الإنتاجية 150 ألف طن سنوياً، أول مصنع لإعادة التدوير تُشيّده الشركة، ومن المقرر أن يكون الأكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع توقعات تدشين عمليات المشروع بحلول عام 2024، تعتزم شركة الإمارات العالمية للألمنيوم تسويق الألمنيوم المعاد تدويره تحت الاسم الترويجي «إترنال» (EternAL).

وفـي معرض تعقيبه على هـذا الموضوع، أشار عبدالناصر بن كلبان، إلى أن هذا المصنع سيعزز من مكانة الإمارات العالمية للألمنيوم بوصفها شركة رائدة في إنتاج إسطوانات الألمنيوم، وأضاف: «ستزيد طاقتنا الإنتاجية مما يقرب من 1,15 مليون طن سنوياً إلى 1,3 مليون طن، وسط الطلب المتزايد باستمرار من عملائنا على هذا المنتج ذي القيمة المضافة. كما سيمكّن الشركة من تقديم مساهمة إضافية في تعزيز مشروع 300 مليار وبرنامج القيمة الوطنية المضافة وخلق فرص في مجال البناء من خلال استبدال بعض المواد الخام المستوردة بموارد قابلة لإعادة التدوير وموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة».

إضافة إلى ذلك، تعد شركة الإمارات العالمية للألمنيوم أول شركة حول العالم، تنتج الألمنيوم التجاري باستخدام الطاقة الشمسية، حيث وصل إنتاج الألمنيوم CelestiAL إلى نحو 39 ألف طن في العام الماضي، في حين بلغ حجم مبيعات الشركة للمتعاملين المحليين في دولة الإمارات العربية المتحدة قرابة 281 ألف طن، مقارنة بـ 252 ألف طن في عام 2020، الأمر الذي يعكس تنامي إسهامات الشركة في الاقتصاد الإماراتي.

← مؤخراً، تم تعيين سايمون ستورسن بمنصب الرئيس التنفيذي لسلسلة التوريد وتطوير الأعمال في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم.

↓ معدن الألمنيوم الخام الذي تقوم بإنتاجه شركة الإمارات العالمية للألمنيوم.

ومع مساعيها للحد من وتقليل بصمتها الكربونية في البيئة، نجحت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم مؤخراً، في تحقيق إنجاز علمي من شأنه أن يُشكّل نقلة نوعية في قطاع صناعة الألمنيوم؛ فبعد خمس سنوات من البحث المستمر والتطوير، وبالتعاون مع كلية الزراعة وعلوم الغذاء بجامعة كوينزلاند في أستراليا، تم تطوير طريقة علمية لتحويل بقايا البوكسيت، وهي أحد أنواع النفايات الناجمة عن تكرير الألومينا، إلى تربة صالحة للزراعة. وقد ذكرت الشركة أن التجارب أظهرت أن التربة المصنعة تعزز من نمو النبات مع استخدام كميات أقل من المياه والأسمدة، مقارنة بالبدائل المحلية.

وعلى ضوء هذا الاكتشاف، تسعى «الإمارات العالمية للألمنيوم» إلى بناء منشأة تجريبية تعد الأولى من نوعها في العالم، لتحويل بقايا البوكسيت إلى تربة غير ضارة بالبيئة ومناسبة للنباتات.

وبحسب تقدير خبراء صناعة الألمنيوم، ينجم عن عمليات تكرير الألومينا ما لا يقل عن 150 مليون طن من بقايا البوكسيت في جميع أنحاء العالم كل عام.

يقول عبدالناصر بن كلبان: «لطالما كانت إعادة استخدام بقايا البوكسيت بشكل مفيد من الناحية الاقتصادية تحدياً عالمياً منذ بداية نشأة صناعة الألمنيوم قبل قرن أو أكثر. ومن المحتمل أن تقضي هذه العملية، وغيرها من الحلول التي نعمل على تطويرها، على مبدأ تخزين بقايا البوكسيت بشكل كلي في العقد الحالي، مع إمكانية كبيرة لتوفير منتجات مفيدة في الإمـارات العربية المتحدة».

هذا، ومن المتوقع أن تبدأ المنشأة التجريبية لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم في منطقة الطويلة بأبوظبي عملها في عام 2023.

بوابة التجارة إلى العالم..

في أرقام فاقت التوقعات لما قبل جائحة كورونا، ومع المضي في توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، تؤكد الإمارات العربية المتحدة على مكانتها باعتبارها مركزاً تجارياً حيوياً يستقطب الاستثمارات والمشروعات التجارية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

شهدت التجارة الخارجية غير النفطية نجاحاً منقطع النظير على المستوى المحلي لجميع إمارات الدولة، ما يعكس النمو الكبير الذي حققته الدولة في قطاع التجارة. كما وصل إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية في عام 2021 إلى ما يقرب من 1,9 تريليون درهم لتحقق نمواً بنسبة 27%، مقارنة بعام 2020 وبنسبة 11% مقارنة بعام 2019.

في معرض تعليقه على هذه النتائج المبهرة التي حققتها البلاد، أشار معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، إلى أن التجارة الخارجية لدولة الإمارات تجاوزت مرحلة التعافي من تداعيات جائحة كوفيد - 19 على التجارة العالمية بأشواط واسعة، وأنها دخلت مرحلة متقدمة من النمو والازدهار.

اليوم، ومع استمرار النمو الاقتصادي في مختلف إمارات الدولة وفي مختلف مجالات التجارة (الاستيراد والتصدير وإعـادة التصدير)، بلغت قيمة الصادرات الوطنية غير النفطية نحو 354 مليار درهم مسجلة رقماً قياسياً جديداً بتجاوزها 300 مليار درهم للمرة الأولى في تاريخها، محققة نمواً بنسبة 33.3%، مقارنة مع عام 2020 وما نسبته 47.3%، مقارنة مع 2019.

وأوضحت بيانات التجارة لعام 2021 أن القيمة الإجمالية لإعادة التصدير وصلت إلى 521,3 مليار درهم لتسجل نمواً بنسبة 27.7%، مقارنة مع 2020 وما نسبته 1.6%، مقارنة بعام 2019، فيما وصلت القيمة الإجمالية لواردات الدولة خلال عام 2021 نحو تريليون درهم، بنسبة نمو 23.8% تزيد على القيمة التي بلغتها في عام 2020، وما يقرب من 7%، مقارنة بعام 2019. هذه النتائج المبهرة تعكس المكانة الراسخة لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً تجارياً رائداً، وتؤكد على جهود الحكومة الحثيثة في تحقيق التنوع الاقتصادي وتوسيع الشراكات التجارية مع دول العالم.

يقول معالي عبدالله المري: «شمولية النتائج الإيجابية لأنشطة الاستيراد والتصدير وإعـادة التصدير في جميع إمارات الدولة تعكس نمواً منهجياً ومتكاملاً يستند إلى سياسات تجارية مرنة وذات كفاءة عالية ومقومات تنموية مستدامة».

في السياق ذاته، جاءت الصين في عام 2021 بالمرتبة الأولى باعتبارها أكبر الشركاء التجاريين للدولة، حيث تستحوذ على 11.7% من إجمالي التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة مع العالم، ووصلت قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين إلى 212 مليار درهم. وفي المرتبة الثانية جاءت الهند التي تستحوذ على 8.7% من إجمالي تجارة الدولة غير النفطية وبقيمة تصل إلى 164,4 مليار درهم، ثم المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 6.6% وبقيمة 125 مليار درهم خلال 2021.

وفيما يخص الوجهات التصديرية لدولة الإمـارات العربية المتحدة، فقد جاءت الهند باعتبارها الوجهة الأولى، حيث تستحوذ على 13.8% من إجمالي صادرات الدولة، واستقبلت ما قيمته 50 مليار درهم من الصادرات الإماراتية لتسجل نمواً بنسبة 150%، مقارنة بعام 2020 ونحو 100% مقارنة بعام 2019. وتأتي المملكة العربية السعودية ثاني أكبر مستقبل للصادرات الإماراتية بنسبة مساهمة 10.7% ، واستقبلت 38 مليار درهم من صادرات الدولة محققةً نمواً بنسبة 48%، مقارنة بعام 2020 وبنسبة 22.4%، مقارنة بعام 2019.

«تنقل الاتفاقية العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين دولة الإمارات وجمهورية الهند إلى آفاق جديدة.. ستعود الاتفاقية بالفائدة على الأعمال في دولة الإمارات والهند، بما في ذلك خفض تكاليف التجارة وتعزيز قدرة الوصول إلى الأسواق، إلى جانب تمهيد الطريق أمام ممرات تجارية جديدة بين أفريقيا وآسيا».

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان،
ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

وأوضح معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية أن بيانات التجارة الخارجية تبعث برسالة إيجابية إلى رواد الأعمال المحليين والإقليميين والدوليين، وأضاف: «لا شك أن هذه النتائج ستعزز الثقة لدى أصحاب الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية في الدولة وكذلك الشركاء التجاريين من مختلف دول العالم بأهمية الإمارات العربية المتحدة عاصمة للتجارة وتسلط الضوء على ما تمتلكه الدولة من ممكنات وفرص لمزاولة الأنشطة والأعمال التجارية».

إضافة إلى ذلك، تجاوزت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الماضية ما قيمته 16,14 تريليون درهم، وذلك نتيجة جهود الدولة لمضاعفة الاستثمارات الواردة إلى الدولة لنحو تريليون درهم بحلول عام 2030 بزيادة 550 مليار درهم.

مما لا شك فيه أن الإمـارات العربية المتحدة تستمر في تبني السياسات المستقبلية التي تصب في مصالح الأعمال بهدف ترسيخ مكانة البلاد لتكون نافذة التجارة إلى العالم. لذلك يأتي توجه حكومة الإمارات نحو إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع مجموعة مختارة من الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية إقليمياً وعالمياً تنفيذاً لبرنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية الذي يتمتع بمكانة استراتيجية مرموقة لتحقيق الأهداف الحكومية الاقتصادية. وضمن البرنامج تسعى الدولة إلى إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع كوريا الجنوبية وإندونيسيا وإسرائيل وجورجيا وكولومبيا والفلبين وتركيا، ورفع التبادل التجاري مع هذه الأسواق بمقدار 40 مليار درهم سنوياً.

ومع استمرار المناقشات لتوقيع الاتفاقيات مع الدول الأخرى، في حدث تاريخي، وقّعت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والهند اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في شهر فبراير من العام الحالي، وذلك في وقت قياسي لم يتجاوز ثلاثة أشهر لتعنون «حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي القائم على المصالح المتبادلة بين البلدين الصديقين».

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، ستسهم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند في فوائد اقتصادية كبيرة للدولة، بما في ذلك زيادة وتعميق علاقات التجارة والاستثمار الثنائية، وتمهيد الطريق أمام العمليات التجارية الناشئة بين قارتي أفريقيا وآسيا وتحرير التجارة العالمية من القيود وتحفيز النمو الاقتصادي لعالم جديد بعد الجائحة.

← معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد.

↓ بلغت قيمة الصادرات الوطنية غير النفطية نحو 354 مليار درهم مسجلة رقماً قياسياً جديداً بتجاوزها 300 مليار درهم للمرة الأولى في تاريخها.

عن الاتفاقية، يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة: «تنقل الاتفاقية العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين دولة الإمارات وجمهورية الهند إلى آفاق جديدة».

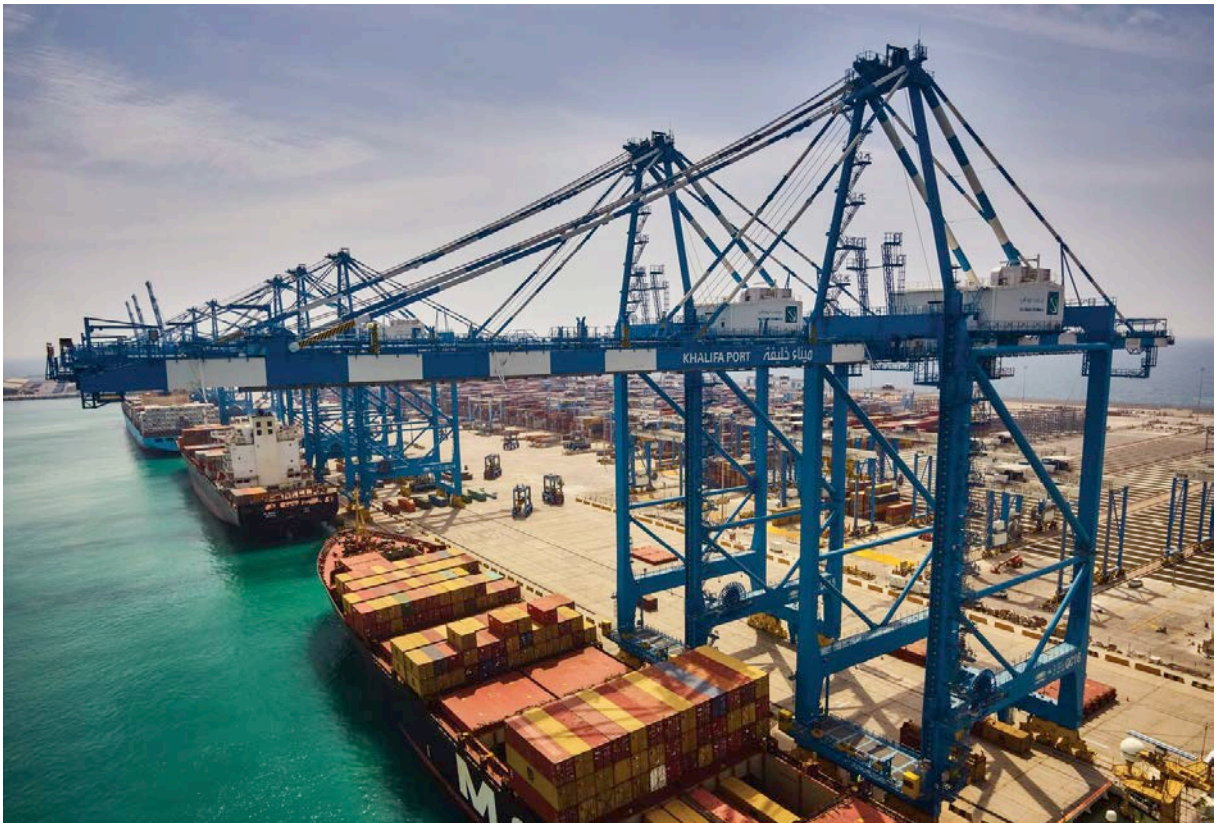

وأضاف سموه: «ستعود الاتفاقية بالفائدة على الأعمال في دولة الإمـارات والهند، بما في ذلك خفض تكاليف التجارة وتعزيز قدرة الوصول إلى الأسـواق، إلى جانب تمهيد الطريق أمام ممرات تجارية جديدة بين أفريقيا وآسيا ووضع أسس للنمو والازدهار تعود بالفائدة على المنطقة بشكل عام».

في السياق ذاته، أفاد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، بأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمـارات العربية المتحدة والهند ستضاعف التجارة بين البلدين بنسبة 120%، وأضاف: «سوف تحقق الاتفاقية فوائد اقتصادية كبيرة للدولتين الصديقتين من خلال خفض الرسوم الجمركية، أو إلغائها وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإتاحة الفرص في قطاعات حيوية مثل الطيران والبيئة والضيافة والخدمات اللوجستية والاستثمار والبناء والتشييد والخدمات المالية والتجارة الرقمية».

وأشار معاليه إلى أن هذه الاتفاقية ستسهم أيضاً، في تحفيز التدفق التجاري بين السوقين عبر إزالة الرسوم الجمركية على نحو 80% من السلع والبضائع، ما يسهم بدوره في تسريع نمو التجارة البينية غير النفطية من 45 مليار دولار أميركي في نهاية عام 2021 إلى 100 مليار دولار أميركي خلال الأعوام الخمسة المقبلة، موضحاً أنها ستعود بفوائد كبيرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في كل من دولة الإمـارات العربية المتحدة والهند.

أكبر شركاء التجارة غير النفطية على مستوى العالم لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2021:

1	2	3
الصين	الهند	السعودية
212 مليار درهم	164,4 مليار درهم	125 مليار درهم

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

← الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية.

↓ من شأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والهند أن تسهم في مضاعفة التجارة بين البلدين بنسبة 120% بحلول عام 2027.

وفي وقت طباعة هذا العدد من مجلة «صوت الأعمال»، أفادت حكومة الإمـارات بأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإندونيسيا أصبحت جاهزة للتوقيع، بعد 6 أشهر من الجهود لفريق العمل الوطني، حيث سيتم توقيع الاتفاقية خلال الزيارة المرتقبة للرئيس الإندونيسي إلى الدولة. وتسعى الحكومة الإندونيسية إلى تحفيز التجارة الثنائية مع الإمارات العربية المتحدة حتى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2025، في حين تلتزم البلاد باستثمار ما يصل إلى 120 مليار درهم (32,7 مليار دولار أميركي) في إندونيسيا.

تجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة غير النفطية بين البلدين الصديقين وصل إلى أكثر من 40 مليار درهم (11 مليار دولار أميركي) خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2020.

في هذا الصدد، يقول معالي محمد لطفي وزير التجارة الإندونيسي خلال محادثات إبرام الاتفاقية: «نحن مقتنعون

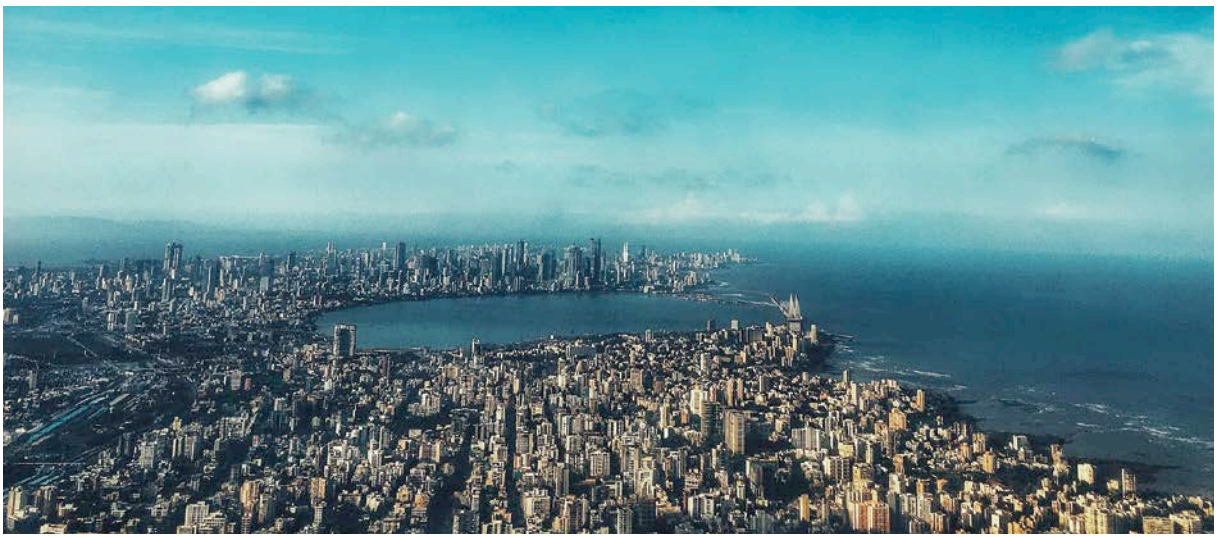

تماماً بأن تقوية الروابط الاقتصادية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ستساعدنا على تحقيق أهدافنا الرامية إلى تطوير أسواق التصدير وتوفير آفاق جديدة لشركاتنا وتطبيق أفضل الممارسات في قطاعات مهمة، مثل التجارة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والأمن الغذائي وغيرها».

كما أشاد معاليه بخطط حكومة الإمـارات العربية المتحدة الهادفة إلى الاستفادة من الشراكات الاقتصادية في مساعيها لتعزيز مكانتها بوصفها مركزاً اقتصادياً عالمياً، وهو ما يتوافق أيضاً بشكل كامل مع طموحات إندونيسيا في محيطها الإقليمي.

من ناحية أخرى، شهد شهر فبراير من العام الحالي، بدء المفاوضات الإماراتية - الفلبينية بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في المستقبل، ما يعزز التدفقات الاستثمارية ويسهل حركة التجارة ويخلق فرص عمل جديدة. وأظهرت إحصاءات العام الماضي ارتفاعاً في حجم التجارة بين البلدين بنسبة 34.7% ليصل إلى 3,5 مليارات درهم، بنسبة زيادة سنوية تصل إلى 34.7%.

↗ معالي محمد لطفي، وزير التجارة الإندونيسي.

↑ معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وفخامة جوكو ويدودو رئيس إندونيسيا خلال بدايات محادثات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في شهر سبتمبر العام الماضي.

↓ المحادثات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والفلبين بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بدأت في شهر فبراير الماضي.

وقد أفاد رامون لوبيز، وزير التجارة والصناعة في جمهورية الفلبين، بأن الاتفاق من شأنه أن يخدم مصالح البلدين، إذ قد تشكل الفلبين محوراً استراتيجياً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمنطقة جنوب شرق آسيا، نظراً لتزايد الأعمال في قارة آسيا.

من جانبه قال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي: «شهد العامان الماضيان معدلات نمو جيدة في نشاطات التجارة التي تتخذ اليوم منحى أكثر إيجابية يعكس النمو المتزايد في حركة التجارة الخارجية للدولة عموماً، وفي تعزيز الصادرات الوطنية غير النفطية على وجه الخصوص التي ما زالت تواصل قفزاتها التنموية لتسجل اليوم رقماً قياسياً ونسب نمو مرتفعة قياساً بعامي 2020 و2019».

هذه النتائج تأتي في ضوء إطلاق مشاريع الخمسين، وما تنطوي عليه من جهود متواصلة تنفذها الحكومة للارتقاء بمكانة دولة الإمارات العربية المتحدة على خريطة التجارة الدولية وضمان بيئة تجارية نشطة تستقطب رجال الأعمال والاستثمارات التجارية المختلفة من مختلف أنحاء العالم.

نتائج استثنائية..

مع استمرار شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في تنفيذ استراتيجيتها للاستدامة لعام 2030 بنجاح، أعلن ذراعا التوزيع والتنقيب للشركة عن نتائج مالية قوية لعام 2021.

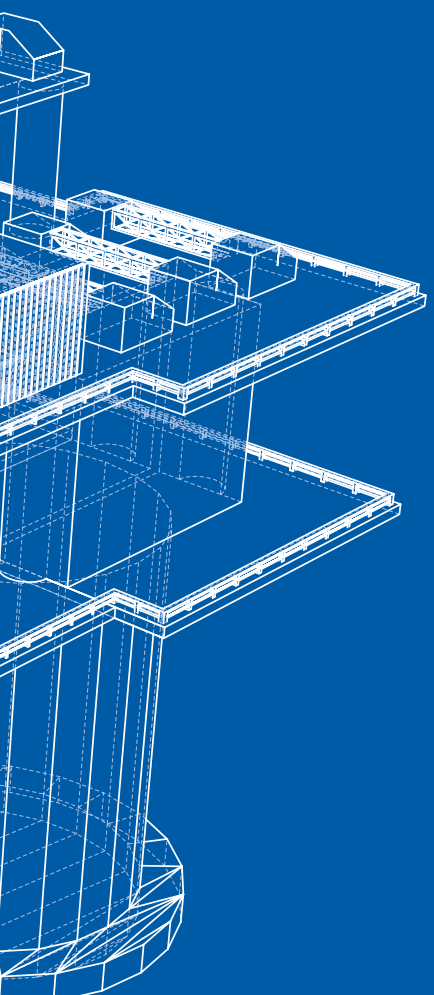

تمتلك «أدنــوك» اليوم المزيد من المزايا والمرونة التي تتيح لها التعامل مع مستجدات الأسواق العالمية، بما في ذلك تراجع الطلب وانخفاض الأسعار. ومن أهم هذه المزايا أداؤها المالي القوي، ما يسهم في دعم النمو الاقتصادي الوطني.

وقد أعلن ذراعا الشركة الرائدة، «أدنوك للتوزيع» و«أدنوك للحفر» عن نتائج مالية استثنائية لعام 2021، حيث أظهرت كل منهما أداء متميزاً على الرغم من التقلبات. وحققت شركة أدنوك للتوزيع صافي أرباح بقيمة 2,2 مليار درهم، مدعوماً بارتفاع مبيعات منتجاتها بنسبة 11%، في حين ذكرت «أدنوك للحفر» تحقيق مستويات نمو مشابهة في صافي الأرباح.

وتأتي هذه النجاحات نتيجة لاستمرار الشركة في تبني استراتيجيتها للنمو الذكي الرامية إلى تحقيق أكبر فائدة من كل برميل نفط، مع توجهات إلى زيادة إنتاجها من النفط إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2030 وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، وذلك عبر التوسع في مشروعات الاستكشاف وتطوير الآبار والحقول.

مما لا شك فيه أن الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة قد جاءت بثمارها، وهو ما أوضحه رؤساء «أدنوك»، نظراً إلى كفاءة الشركة في عملياتها كافة والنجاحات التي تحققها شركاتها التابعة.

وفي إعلانها عن النتائج المالية لعام 2021، ذكرت «أدنوك للتوزيع» تحقيق إيرادات بقيمة 20,9 مليار درهم، بزيادة قدرها 30%، مقارنةً بعام 2020، في حين وصلت أرباحها قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء إلى ما يقرب من 3,1 مليارات درهم، بصافي أرباح 2,2 مليار درهم، مشيرة إلى أن الشركة تمضي قُدماً نحو تحقيق أرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء بما يصل إلى 3,5 مليارات درهم، بحلول عام 2023.

من ناحية أخرى، ذكرت الشركة أن سيولتها بلغت 5 مليارات درهم، بما في ذلك 2,3 مليار درهم في صورة نقد وما يوازيه، و2,8 مليار درهم في صورة تسهيلات ائتمانية غير مستغلة.

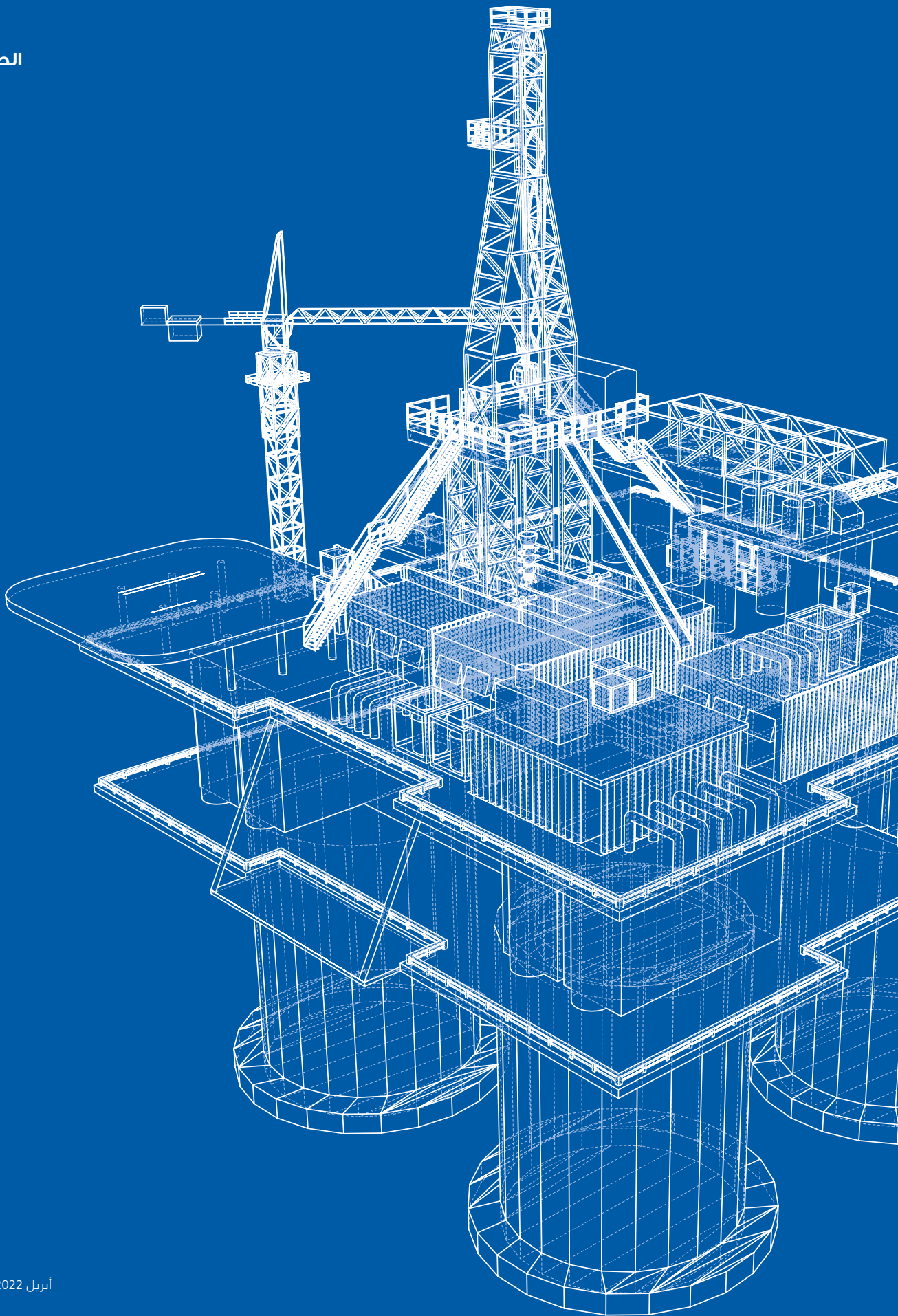

وفي الوقت الذي استمرت فيه «أدنوك للتوزيع» بتقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين، بما في ذلك خدمات التزود بالوقود والتسوق الذكي، حيث افتتحت محطات خدمة جديدة ليصل عددها إلى 462 محطة، و346 متجراً للتجزئة في جميع أنحاء الدولة في نهاية عام 2021، شهدت عمليات التشغيل انخفاضاً بنسبة 18% ليصل إلى 429 مليون درهم، مقارنة بعام 2020.

وفي إطار سياسة توزيع الأربـاح، أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع ما قيمته 2,57 مليار درهم (20.57 فلس للسهم)، عن إجمالي الأرباح النقدية للسنة المالية 2021. وذكرت الشركة في بيانها الرسمي، أنها حافظت على مركزها المالي القوي الذي يؤهلها لمواصلة جهودها للتوسّع محلياً ودولياً تماشياً مع سياستها للنمو الذكي.

إلى ذلك، واصلت الشركة جهودها في تنفيذ خططها للتوسع على الصعيد الدولي، حيث عمدت إلى تشغيل 38 محطة خدمة في السعودية في عام 2021، ليصل إجمالي عدد محطاتها في المملكة الى 40 محطة. ومع توقيع شراكات توزيع جديدة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وصل عدد الأسواق التي يتم توزيع منتجات أدنوك من «زيوت فويجر» الخضراء والمصنعة باستخدام زيوت نباتية المصدر التي تم إطلاقها الشهر الماضي، إلى 19 دولة حول العالم. ويُعد هذا المنتج الجديد جزءاً من استراتيجية «أدنوك للتوزيع» الهادفة إلى تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المستدامة والصديقة للبيئة.

في هذا الصدد، يقول المهندس بدر سعيد اللمكي، الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك للتوزيع: «شهد عام 2021 استمرار مسيرة نمو شركة أدنوك للتوزيع مع تمتعها بميزانية ممتازة. ونتوقع الاستمرار في تقديم أداء مالي قوي في المستقبل في ظل التزامنا بتحقيق أعلى معدلات الكفاءة التشغيلية التي أصبحت أحد مؤشرات الأداء الرئيسة، والتي نعتمدها على مستوى عملياتنا، إلى جانب كونها أحد العوامل التي أصبحت تميز الثقافة الداخلية للشركة».

وأكد اللمكي على مواصلة «أدنوك لتوزيع» جهودها للتحوّل إلى شركة عصرية رائدة للبيع بالتجزئة حيث تعتمد أحدث تطبيقات التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تجربة التسوق على مستوى الإمارات والعالم، وأضاف: «نسعى لتحقيق التميز على مستوى عملياتنا التشغيلية ونتائجنا المالية من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية القائمة على الابتكار لتوفير أفضل قيمة للمتعاملين، فضلاً عن تحقيق عائدات مُجزية لمستثمرينا».

← معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومجموعة شركاتها.

↓ شركة أدنوك للتوزيع تحقق في عام 2021 صافي أرباح بقيمة 2,2 مليار درهم.

من ناحيتها، أعلنت «أدنوك للحفر» عن تحقيق صافي أرباح وصل إلى 2,22 مليار درهم عام 2021، وبنسبة زيادة قدرها 6%، مقارنةً بعام 2020. وارتفعت إيرادات «أدنوك للحفر» بنسبة 8.2% لتصل إلى 8,33 مليارات درهم، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، ووصلت الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء للعام بأكمله إلى 3,86 مليارات درهم، في حين أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نهائية للنصف الثاني من عام 2021 بقيمة 1,19 مليار درهم، ليصل إجمالي الأرباح الموزعة للسنة المالية إلى 2,5 مليار درهم.

يقول معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومجموعة شركاتها، رئيس مجلس إدارة أدنوك للحفر :«تُعد النتائج الأولى لشركة أدنوك للحفر لفترة العام بأكمله بعد إدراجها الناجح في سوق أبوظبي للأوراق المالية، علامة

↑ شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تُعلن عن ترسية عقود بقيمة إجمالية تصل إلى 7,1 مليارات درهم، لتعزيز النمو في أنشطة الحفر.

فارقة في مسيرة الشركة منذ الاكتتاب العام الذي يُعتبر أكبر إدراج في سوق أبوظبي للأوراق المالية».

وأضاف معاليه: «كما تعد النتائج القوية والتنفيذ الناجح لاستراتيجية الشركة دليلاً على الدور الحيوي الذي تؤديه الشركة في تمكين أدنوك من زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز لدولة الامارات».

في السياق ذاته، تُعد عمليات الحفر البري وخدمات حقول النفط داعماً رئيساً لنمو عمليات الشركة عام 2021؛ فقد ارتفعت عوائد عمليات الحفر البري بنسبة 6% لتصل إلى 4,19 مليارات درهم، عززتها إلى حد كبير الحفارات الجديدة وعمليات إعادة تشغيل الحفارات، في حين كان أداء قطاع خدمات حقول النفط جيداً على مدار العام، مدفوعاً بنشاطٍ أعلى بفضل التوسع المستمر في القطاع، مع تطور هامشِ الأرباح بشكل جيد. وارتفعت إيرادات القطاع في عام 2021 بأكمله بنسبة 48% على أساسٍ سنوي لتصل إلى 1,2 مليار درهم.

يقول عبدالرحمن عبدالله الصيعري، الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك للحفر: «نتطلع للعام المقبل بحماسة كبيرة بينما نستمر في تعزيز أسطول الحفر وخدمات حقول النفط. ونتطلع إلى الإعلان عن عدد من الإنجازات المهمة للشركة خلال الأشهر المقبلة».

الأداء المالي لأدنوك للحفر في عام 2021

صافي الأرباح بزيادة 6%
2,22 مليار درهم

الإيرادات بزيادة 8,2%
8,33 مليون درهم

الأرباح قبل خصم الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء بزيادة 9,1%
3,85 مليارات درهم

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

إضافة إلى ما سبق، أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في شهر فبراير الماضي، عن ترسية عقود بقيمة إجمالية تصل إلى 7,1 مليارات درهم، لتعزيز النمو في أنشطة الحفر. هذه العقود التي جرى الإعلان عنها، تُعد الأكبر من نوعها في قطاع النفط والغاز، حيث تمت ترسيتها من خلال مناقصة تنافسية على كل من «أدنوك للحفر» و«شلمبرجير اس ايه الشرق الأوسط» و«هاليبرتون وورلد وايد ليمتد - أبوظبي» (هاليبرتون) و«وذرفورد بن حمودة ذ.م.م» (وذرفورد).

وفي وقت الإعلان عن هذه العقود، أفاد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر بأن ترسية هذه العقود تأتي ضمن نهج أدنوك بالاستثمار لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد أبوظبي الهيدروكربونية وزيادة القيمة للوطن، وفي الوقت ذاته ترسخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها مورداً عالمياً موثوقاً للطاقة منخفضة الكربون وكذلك مكانة أدنوك بوصفها مُنتجاً مسؤولاً للطاقة. كما أنها تحقق فوائد اقتصادية مهمة عبر إعادة توجيه ما يزيد على 80% من قيمتها إلى الاقتصاد المحلي عبر برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة.

جدير بالذكر أن هذه العقود من شأنها أن تسهم في تحقيق وفورات بمئات ملايين الدولارات.

من ناحيته، يقول ياسر سعيد المزروعي، الرئيس التنفيذي لدائرة الاستكشاف والتطوير والإنتاج في أدنوك: «نحن على ثقة بأن ترسية هذه العقود على الشركات الرائدة الأربعة سيسهم في تحقيق قيمة محلية إضافية كبيرة وخلق المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين من أصحاب الكفاءات».

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن «أدنوك» أعلنت مؤخراً عن اكتشاف مصدرين جديدين للنفط والغاز. ففي شهر ديسمبر من العام الماضي، اكتشفت الشركة ما يصل إلى مليار برميل من المكافئ النفطي في امتياز المنطقة البرية 4، وما بين 1,5 و2 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام وفقاً للنتائج المبدئية من أول بئر استكشافية في امتياز المنطقة البحرية رقم 2 في أبوظبي.

أبوظبي..

العاصمة الإماراتية أبوظبي لا تدخر جهداً في استقطاب وإلهام المواهب والمهارات مع دخول برنامج الإقامة الذهبية عامه الثالث.

مجتمع مزدهر

تشهد أبوظبي نمواً متزايداً في العديد من القطاعات، ما يتيح للأفراد الموهوبين والمبدعين فرصة الاستقرار والعمل في العاصمة الإماراتية، وأن يكونوا جزءاً من قصة نجاحها في مجالات البحوث والتطوير والرعاية الصحية والزراعة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها العديد من القطاعات. وأصبح بإمكان حاملي الإقامات الذهبية في الوقت الراهن، الاستثمار بمجموعة خاصة من الميزات التي من شأنها أن تساعدهم على تحقيق الوفورات المالية مع معدلات فائدة خاصة. وتشمل هذه المزايا عروضاً من كبريات الشركات في قطاعات التأمين الصحي والسيارات والضيافة.

وجاء الإعلان عن حزمة العروض الخاصة مؤخراً من مكتب أبوظبي للمقيمين الرامي إلى دعم وتمكين المجتمع الدولي المزدهر في الإمارة. ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لتأسيس المكتب الذي تم تدشينه تحت مظلة دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي لتقديم البرامج والمبادرات التي تسهم في تعزيز مكانة أبوظبي ورفع مستوى الحياة فيها على الصعد كافة، فإنه من الجلي أن المكتب يمضي قُدماً في تحقيق أهداف أبوظبي والعمل بشكل حثيث لترسيخ مكانتها وجهة عالمية مفضلة للعيش والعمل والازدهار للوافدين. ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، تُعد العاصمة الإماراتية موطناً لما يزيد على 2,2 مليون وافد مما يزيد على 200 جنسية، وهي تفخر بكونها مدينة متطورة مبنية على الابتكار والتنوع.

في هذا الصدد، يقول معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي: «نشعر بالامتنان للدور الأساسي والمؤثر للمقيمين في مجتمعنا، ونحن نقدّر المساهمة الكبيرة التي يقدمونها في التنمية المستدامة للإمارة».

وأضاف معالي الحمادي: «مكتب أبوظبي للمقيمين سيدعم التزامنا في تعزيز مكانة أبوظبي بوصفها مكاناً للاستقرار طويل الأمد، وموطناً لكل من يقيم فيه، من خلال مجموعة من المبادرات التي تدعم المجتمع المحلي في تحقيق إمكاناته الشخصية والمهنية».

وتتمثل إحدى مهمات مكتب أبوظبي للمقيمين الرئيسة في متابعة إجراءات إصدار التأشيرات الذهبية وغيرها من خيارات الإقامة طويلة الأمد. ويهدف برنامج

← معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي.

↓ «الإقامة الذهبية» متاحة للأطباء والعلماء والمبدعين والمخترعين وغيرهم من أصحاب المهارات الاستثنائية.

الإقامات الذهبي الذي تم تدشينه في عام 2019، إلى استقطاب والمحافظة على المواهب والمبدعين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو متاح في الوقت الراهن لرواد الأعمال والطلاب وغيرهم من الفئات ذات المهارات وفقاً لمعايير محددة.

وبإمكان رواد الأعمال وأصحاب المشروعات التجارية الناجحة التي لا تقل قيمتها عن 500 ألف درهم، التقدم بطلب الحصول على إقامة لمدة خمس سنوات.

إضافة إلى ذلك، طرحت وزارة التعليم في الدولة إقامة الخمس سنوات لخريجي المدارس من أصحاب الأداء المتفوق، فضلاً عن خريجي الجامعات المتميزين الذين بإمكانهم أيضاً، التقدم للحصول على إقامة لمدة 10 سنوات.

علاوة على ذلك، تتوافر الإقامة الذهبية لمدة 10 سنوات للأطباء والعلماء والمبدعين والمخترعين والمديرين التنفيذيين والمتخصصين في المجالات التعليمية والمتخصصين في المجالات ذات الأولوية في تنمية الطفل والطفولة المبكرة والمتخصصين في مجالات الهندسة والعلوم والرياضيين وحملة شهادة الدكتوراه.

وبإمكان رجال الأعمال والمستثمرين العقاريين أيضاً، التقدم للحصول على الإقامة الذهبية لمدة 10 و5 سنوات، على التوالي، في حال الاستثمار بما يصل إلى مليوني درهم أو أكثر في الإمارة.

وبهدف نشر برنامج الإقامة الذهبية على نطاق أوسع، عمد مكتب أبوظبي للمقيمين إلى تعيين «Hub71» مؤسسة مخوّلة بتزكية المواهب الاستثنائية، في حين تعمل سلطة مدينة مصدر التي تحتضن تحت مظلتها ما يزيد على 900 شركة متخصصة في مختلف المجالات، مثل البحث والتطوير وشركات التكنولوجيا الناشئة وحاضنات الأعمال والمؤسسات، على ترويج الإقامة الذهبية للأفراد المؤهلين من خلال مركزها الموحد.

يقول عبدالله بالعلاء، المدير التنفيذي لمدينة مصدر: «تولي مدينة مصدر الإقامة الذهبية أهمية خاصة، باعتبارها مركزاً اقليمياً رائداً لأنشطة البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي التي تسعى إلى تعزيز الاستدامة ووجهة

للباحثين والمستثمرين ورواد الأعمال والطلبة الذين تشملهم الفئات المرشحة للحصول على الإقامة الذهبية في أبوظبي».

في السياق ذاته، تُعد الفوائد الإضافية للإقامة الذهبية التي طرحها مكتب أبوظبي للمقيمين، حافزاً للمواهب والأفراد الذين يتخذون من أبوظبي موطناً ثانياً لهم.

ومن جملة الفوائد الإضافية، يوفر المطور العقاري في الإمارة «إمكان» حسومات حصرية على بعض العقارات والمشروعات التنموية المختارة، في حين يوفر بنك أبوظبي التجاري عروضاً حصرية للمستثمرين العقاريين (معدلات فائدة ثابتة مخفضة على الرهن العقاري) وأسعار فائدة أفضل لحسابات توفير المستثمرين. من ناحيته، يوفر بنك أبوظبي الأول لحاملي الإقامة الذهبية إمكانية رهن عقاري بمعدل فائدة ثابت لمدة خمس سنوات، إلى جانب تمويل يصل حتى 80% للمشترين للمرة الأولى.

إضافة إلى ذلك، يوفر كل من «ضمان» و«ناس» و«سلامة» خططاً مرنة للتأمين الصحي تشمل تغطية محلية ودولية.

على نحو متصل، تقدم شركة أبوظبي موتورز حسماً إضافياً على سعر التجزئة الموصى به عند شراء سيارات جديدة من طرازي BMW وميني كوبر. وفي قطاع الضيافة، طرحت مجموعة روتانا حسومات وعروضاً حصرية لحاملي الإقامة الذهبية على عدد من الباقات الفندقيّة، فضلاً عن حسومات إضافية على المأكولات والمشروبات وجميع باقات العضوية السنوية.

ومع تبني وتطبيق مجموعة من السياسات والمبادرات الحكومية لدعم بيئة الأعمال وتحفيز ازدهارها، ترتقي أبوظبي بمكانتها المرموقة باعتبارها مركزاً للابتكار والاستثمار والبحث والتطوير؛ فقد نجحت العاصمة في استقطاب رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بيئة أعمال تمكن النجاح وتسهل عملية تأسيس المشروعات.

أصبح تأسيس الأعمال التجارية في أبوظبي أكثر سهولة في العام الماضي، مع إعلان دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي عن خفض متطلبات إصدار تراخيص الأنشطة التجارية على مستوى الإمارة بنسبة 71% ورسوم تسجيل

← عبدالله بالعلاء، المدير التنفيذي لمدينة مصدر.

↓ سلطة مدينة مصدر، تعمل على ترويج الإقامة الذهبية للأفراد المؤهلين من خلال مركزها الموحد.

الأعمال بنسبة 90% لتبلغ ألف درهم فقط. ووفقاً للموقع الرسمي للمكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي، فإنه أصبح بإمكان ما يزيد على 93% من النشاطات الاقتصادية في الوقت الراهن الحصول على رخصة تجارية في غضون ست دقائق فقط.

ويعد تصنيف أبوظبي وحلولها بمراكز متقدمة ضمن العديد من المؤشرات العالمية، دليلاً على سمعة العاصمة الإماراتية وجهة متميزة للعمل والعيش والازدهار. ففي مطلع العام الحالي، أظهرت «نومبيو»، منصة البيانات الاستطلاعية العالمية، أن أبوظبي جاءت في المركز الأول ضمن مؤشر أكثر المدن أماناً في العالم للعام السادس على التوالي. بينما حلت الإمارة في المركز الخامس ضمن مؤشر أفضل المدن للعمل لمختلف الجنسيات لعام 2021 من مجموعة بوستن للاستشارات و«ذا نيتورك».

في الواقع، تقدم أبوظبي الكثير من الفرص الواعدة والإلهام، حتى أصبحت وطناً حقيقياً للعديد من الوافدين الذين وجدوا فيها أكثر مما يمكن أن يحلم به المرء.

الفوائد الإضافية لحاملي الإقامة الذهبية

السيارات
حسومات حصرية على أسعار التجزئة وغيرها

التأمين
خطط مرنة للتأمين الصحي تشمل تغطية محلية ودولية

الضيافة
حسومات وعروض على خدمات الضيافة

العقار
حسومات حصرية على مجموعة مختارة من العقارات والمشاريع وخدمة عملاء مخصصة

الصيرفة
تسهيلات خاصة لفتح الحسابات البنكية ومعدلات ادخار تنافسية وعروض حصرية للمستثمرين

المصدر: مكتب أبوظبي للمقيمين

تمهيد الطريق أمام المزيد من النجاحات

مع ارتفاع وتيرة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعمد الحكومة إلى تطوير المبادرات والبرامج الداعمة وإطلاقها لتعزيز نموها بشكل مستمر.

رسخت الإمارات العربية المتحدة مكانتها المتقدمة في تطوير بيئة ريادة الأعمال والارتقاء بها إلى مستويات رائدة حول العالم، وعززت سمعتها بوصفها الجهة الأفضل على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية. وفي ضوء نمو وتيرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، عمدت حكومة الإمارات إلى تبني برامج وخدمات جديدة من شأنها تحفيز ودعم هذا القطاع.

ووفقاً لأحدث الإحصاءات، ارتفع عدد الرخص التجارية المسجلة لرواد الأعمال الإماراتيين مما يقرب من 23 ألف رخصة في عام 2019 إلى نحو 39 ألف رخصة في عام 2021 بمعدل نمو وصل إلى 26%. كما تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لدى الدولة، إذ إنها تشكّل اليوم ما نسبته 94% من إجمالي الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة، وتسهم بما يزيد على 50% في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، أطلقت وزارة الاقتصاد الرؤية الجديدة للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لرفد أعمالها بمزيد من ممكنات النمو وأدوات الوصول إلى السوق.

فبعد مباحثات عدة، مع مؤسسات كبرى على الصعيد المحلي في القطاعين الحكومي والخاص التي دعمت المبادرة الهادفة لتمكين رواد الأعمال، تم توسيع نطاق البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ليشمل المشتريات الحكومية المطور، وبرنامج دعم الأعمال، وبرنامج الحلول التمويلية.

وتأكيداً على دور البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أشار معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمل تُعد محركاً رئيساً لبناء اقتصاد المستقبل. وأضاف معاليه: «من خلال البرامج والمبادرات الجديدة، نتطلع إلى تحقيق قفزات ريادية جديدة في منظومة ريادة الأعمال بالدولة من خلال تقديم خدمات متكاملة لرواد الأعمال من مواطني الدولة وخدمة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، ما يكفل تعزيز حصتها السوقية وتمكينها من النمو».

أما فيما يتعلق ببرنامج المشتريات الحكومية، فقد أكد معاليه أن تجديد وزارة الاقتصاد شراكتها مع وزارة المالية جاء لتمكين رواد الأعمال الإماراتيين من التسجيل في المنصة الاتحادية للمشتريات بشكل انسيابي وأكثر سلاسة. كما أوضح أيضاً، أن ثمة اهتماماً واسعاً يبديه القطاع الخاص والشركات الوطنية للمشاركة في هذه المبادرة ودعمها بما يخدم رواد الأعمال المواطنين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد انضمام كل من مجموعة بريد الإمارات وطيران الاتحاد ومؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، ويقول معاليه: «الجهود في هذا الاتجاه مستمرة، حيث سنواصل خلال الأشهر المقبلة الإعلان عن مزيد من الشراكات لتوسيع الآفاق لرواد الأعمال المواطنين من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع فرص التعاقد مع المؤسسات الرائدة».

يُذكر أن برامج الدعم ستوفر خدمات رقمية مميزة لرواد الأعمال الاماراتيين وبكفاءة عالية، إلى جانب خدمة المحاسبة والتدقيق الداخلي وقدرة فتح حسابات بنكية خلال دقائق مع مصرف الإمارات للتنمية.

على نحو متصل، أطلق مصرف الإمارات للتنمية مبادرة «سند» بقيمة 100 مليون درهم، لتسريع نمو المشروعات الإماراتية الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل عملية الوصول إلى القروض المرنة للشركات التي يملكها ويديرها مواطنون إماراتيون، حيث تعتمد عملية تقييم التمويل

← معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

↓ مبادرة «سند» التي أصدرها مصرف الإمارات للتنمية، من شأنها أن تعمد إلى تسريع نمو المشاريع الإماراتية الصغيرة والمتوسطة.

بشكل رئيس على الأداء المالي للشركات خلال عام 2019 (قبل جائحة كوفيد).

يقول أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية: «تتماشى هذه المبادرة مع استراتيجية التنويع الاقتصادي للدولة وتحقيق نمو مستدام في المستقبل للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تندرج ضمن جهود المصرف في تعزيز وتسريع نمو الأعمال ومسيرة التحديث في الدولة خلال الخمسين عاماً المقبلة وما بعدها».

وأضاف النقبي: «من خلال حلول تمويلية مبتكرة ومرنة، ستدعم هذه المبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يملكها ويديرها مواطنون إماراتيون، والتي تعمل على زيادة انتعاش أعمالها ونموها بعد جائحة كوفيد. كما صممنا أيضاً مجموعة من الحلول المالية المخصصة لمساعدة الشركات التي يديرها ويملكها مواطنون إماراتيون».

إلى ذلك، أكد معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي على أن العمل لا يزال قائماً على دعم وتوسيع البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف معالي الفلاسي: «طموحنا أن تكون منصة البرنامج المنصة الأولى لكل رائد عمل إماراتي، وسنحرص على توفير الأدوات والوسائل والمقومات الرئيسة كافة التي ستمكن رواد الأعمال الإماراتيين من تطويع التحديات في سوق العمل بما يسهم في نجاحهم وتطورهم».

من جهتها، أكدت مدينة مصدر دعمها للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقتها الحرة من خلال تبني شراكتين مع بنك المشرق وصندوق محمد بن راشد للابتكار.

← أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية.

↓ مدينة مصدر تدخل في شراكة استراتيجية مع صندوق محمد بن راشد للابتكار بهدف تنمية وتطوير ريادة الأعمال في منطقتها الحرة.

✓ أحدث الإحصاءات أوضحت أن نحو 29 ألف رخصة تجارية تم إصدارها لرواد أعمال إماراتيين العام الماضي.

وتشمل الشراكة مع الصندوق توفير قدرة الوصول إلى المصادر والتمويل والإرشاد. كما سيعمل برنامج مسرع صندوق محمد بن راشد للابتكار وبرنامج الضمانات، على دعم جهود مدينة مصدر لتنمية فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الصدد يقول عبدالله بالعلاء، المدير التنفيذي لمدينة مصدر: «يمثل الابتكار حجر أساس في عملية تنمية وتطوير قطاعات الأعمال، وقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز مكانتها بوصفها مركزاً عالمياً لإنتاج الأفكار المبتكرة التي تقود إلى تطوير حلول مهمة تواكب التغييرات الكبيرة التي نشهدها، وتُعد شراكتنا مع صندوق محمد بن راشد للابتكار خطوة مهمة جديدة تدعم جهود التنمية».

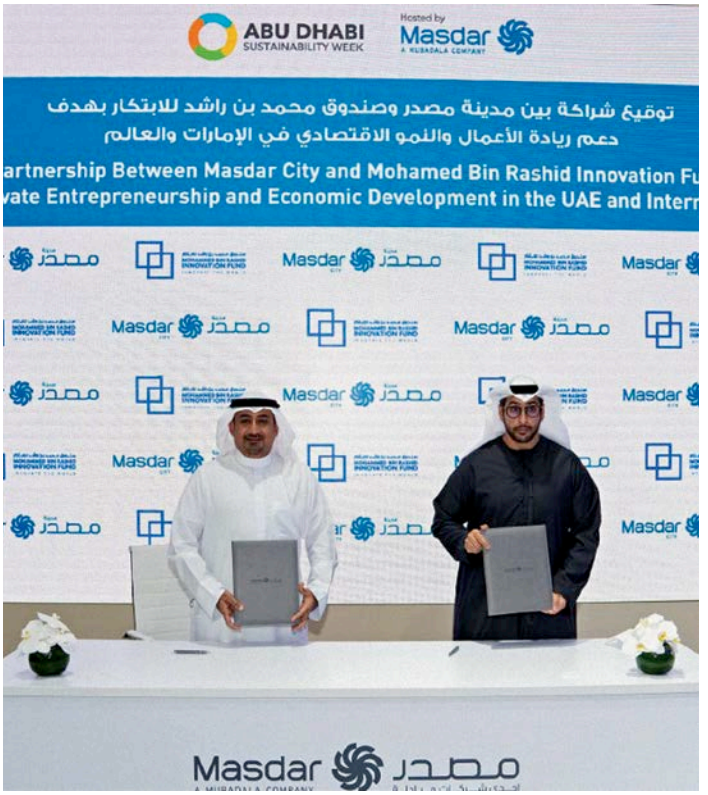

وأضاف بالعلاء: «المستقبل واعد وحافل، ونتطلع إلى التعاون مع صندوق محمد بن راشد للابتكار لاستكشاف الفرص المتاحة والاستفادة منها».

علاوةً على ذلك، من شأن الشراكة الجديدة بين مدينة مصدر وبنك المشرق أن توفر لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال مجموعة من الخدمات المالية للشركات العاملة في «مصدر».

يقول عبد الله بالعلاء: «أصبح بإمكان الشركات في مدينة مصدر من خلال هذا التعاون الاستراتيجي مع بنك المشرق، الوصول المباشر إلى مجموعة من الخدمات المتطورة التي يقدمها البنك والمصممة خصيصاً لتحسين الأداء التشغيلي لهذه الشركات».

↑ عبدالله بالعلاء، المدير التنفيذي لمدينة مصدر وفيكاس ثابار، نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات وNEOBiz في بنك المشرق.

↓ مدينة مصدر تقوم بشحذ جهودها لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تبني شراكات بناءة.

وقد جاء تطوير منصة NeoBiz الرقمية من بنك المشرق لخدمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسط ورواد الأعمال بشكل خاص، حيث أفاد فيكاس ثابار، نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات وNEOBiz في بنك المشرق، بأن المنصة توفر لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة أوسع لتحقيق المرونة والنمو المتسارع.

جدير بالذكر أن وزارة الاقتصاد تعمل بشكل دائم على تطوير الشراكات وتحرص على توفير الأدوات كافة بما يسهم في نجاح رواد الأعمال ليكونوا جزءاً من ازدهار منظومة ريادة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فعاليات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

- أعلنت «الآن»، منصة التقنية المالية المختصة بتقديم خدمات إدارة النفقات للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن إطلاق عملياتها في السوق بعد إغلاقها جولة استثمارية (Seed) تبلغ 2,5 مليون دولار أميركي، بقيادة «Capital 468» و«Global Founders Capital» ومشاركة مؤسسي Scalable Capital ومؤسس Hedosophia، وغيرهم من المستثمرين الملائكيين. تأسست «الآن» في 2021 بمبادرة من بارتي دورايسامي وكارون كورين، وهما موظفان سابقان لدى شركة ماكنزي، بهدف تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإنفاق عبر البطاقات الائتمانية المخصصة للشركات والدفع الآلي للفواتير. وترتكز أعمال المنصة على أعمال إدارة إنفاق متعددة العملات تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من رقمنة نفقات أعمالها من خلال تزويد الموظفين ببطاقات الشركة لإجراء عمليات شراء الشركة وأتمتة عملية الفوترة.

- أغلقت منصة «كاسو» الإماراتية الناشئة المعروفة سابقاً باسم «إلكاسو» ، جولة استثمارية ناجحة بقيادة مسرعة الأعمال الأميركية «Y Combinator» ومقرها وادي السيليكون. وتأسست «كاسو» في شهر يونيو عام 2021، من أجل رقمنة عمليات الطلب بين المطاعم وموردي المواد الغذائية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد حققت المنصة نمواً كبيراً قبل جولة التمويل الأولية في عام 2021، حيث شهدت نمواً يصل إلى 10 أضعاف منذ تأسيسها، وهي تقدم خدماتها لما يزيد على 3500 مطعم ومورد في الإمارات والسعودية. وتسعى «كاسو» حالياً للوصول بإجمالي قيمة البضائع على منصتها إلى 300 مليون دولار أميركي بحلول نهاية العام الحالي. لقد أسهم تمويل مسرعة الأعمال الأميركية في تبني تغييرات جذرية في المنصة التجارية شملت إطلاق موقعها الشبكي الجديد (kaso.ai) وطرح هويتها المرئية الجديدة، واسم جديد إلى جانب شعار جديد لها.

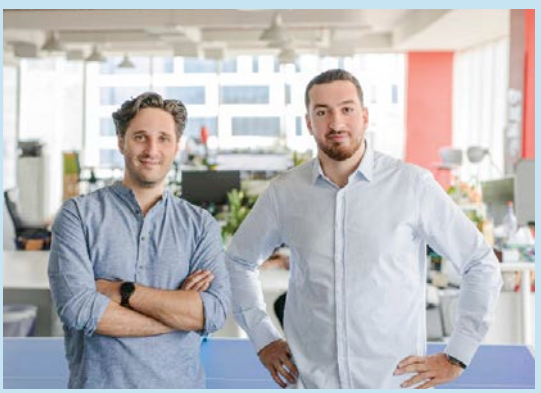

- عمدت مجموعة إيميرجنج ماركتس بروبرتي (EMPG) الإماراتية المتخصصة في قطاع العقار إقليمياً، إلى الاستثمار في شركة دفترخوان (Daftarkhwan) الباكستانية التي توفر مساحة عمل مشتركة للشركات الناشئة. وتمتلك مجموعة إيميرجنج ماركتس بروبرتي وتدير 10 علامات تجارية متخصصة في قطاع العقار والمساحات السكنية في 16 دولة، وأصبحت إحدى شركات «وحيد القرن» في عام 2020، وتقود السوق الإماراتي إلى جانب «بيوت» و«دوبيزل». من شأن هذا الاستثمار الأولي أن يساعد المجموعة على دخول مجال مساحات العمل المشترك للشركات الناشئة الذي يشهد تنامياً، خاصةً بعد تطبيق أسلوب العمل عن بُعد نتيجة تفشي الجائحة. ويأتي هذا الاستثمار ضمن رؤية المجموعة لدعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا والإسهام في كتابة قصص نجاح أخرى بمختلف الأسواق التي تعمل فيها.

- جمعت شركة تابي للتسوق والدفع اللاحق في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يصل إلى 54 مليون دولار أميركي ضمن استكمالها لجولة التمويل «ب» التي تبلغ 50 مليون دولار أميركي، والتي تم إغلاقها في شهر أغسطس من العام الماضي. وذكرت الشركة أنها ستستخدم هذا التمويل في دعم التوسع على المستوى الدولي وعروض المنتجات الاستهلاكية.

وقاد الجولة التمويلية شركة سيكويا كابيتال إنديا وصندوق الاستثمار المباشر السعودي إس.تي.في، إلى جانب مشاركة مستثمرين حاليين، مثل صندوق أربور فنتشرز للاستثمار المباشر وشركة مبادلة للاستثمار و«جلوبال فاوندرز كابيتال». ومع هذه الجولة الاستثمارية، تكون «تابي» قد جمعت تمويلاً إجمالياً يزيد على 180 مليون دولار أميركي من خلال الاستدانة وحصص المساهمين منها 150 مليون دولار أميركي في 2021.

- نجحت شركة The Giving Movement، المتخصصة في مجال الموضة المستدامة وتجارة الملابس بالتجزئة أونلاين وتتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، في جمع 15 مليون دولار أميركي ضمن جولة التمويل الأولى، وذلك بقيادة «Kn-uru Capital» ومشاركة مستثمرين آخرين من مناطق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. وتشهد منصة التجزئة الرقمية نمواً متسارع الوتيرة مدفوعاً بارتفاع الطلب على الملابس الرياضة والمنزلية خلال جائحة كورونا. وتستخدم الشركة الناشئة التمويل في تعزيز نموها ونمو منتجاتها لتشمل خطوط ملابس الأطفال التي تم الإعلان عنها مؤخراً مع تطلعها للتوسع في أسواق جديدة.

شراكة متميزة لمستقبل واعد

الإمارات العربية المتحدة وتركيا توقعان عدداً من الاتفاقيات الهادفة إلى تعزيز وفتح آفاق جديدة واعدة للتعاون مدفوعة بتنامي التجارة غير النفطية بين البلدين.

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أثناء الترحيب بفخامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في شهر فبراير الماضي.

دخلت العلاقات الإماراتية – التركية عصراً جديداً مع توقيع عدد من الاتفاقيات خلال الأشهر الستة الماضية التي من شأنها ترسيخ العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث يركز التعاون المشترك بينهما على القطاعات غير النفطية. ووفقاً للإحصاءات الأخيرة، بلغت التجارة غير النفطية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا نحو 50,3 مليار درهم (13,7 مليار دولار أميركي) في عام 2021 بنسبة زيادة 45%، مقارنةً بعام 2020 و86% في عام 2019 وقبل الجائحة التي ضربت العالم. وجاء تبادل الزيارات بين قادة حكومتي البلدين لترسيخ هذه العلاقات بينهما وتحديد إطار للتعاون المشترك لمستقبل واعد.

وقد قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بزيارة رسمية إلى تركيا تلبية لدعوة من رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية الذي قبل بدوره دعوة سموه لزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر فبراير.

وبحث سموه خلال الزيارة مع فخامة الرئيس التركي العلاقات الاقتصادية وسبل تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات كافة. وأسفرت المحادثات عن تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة صندوقاً بقيمة 10 مليارات دولار أميركي لدعم الاستثمارات في تركيا، في حين أبدى الطرفان موافقتهما مبدئياً على تبني اتفاقية تجارة حرة بين البلدين.

وعلى الرغم النمو الكبير في حركة التجارة بين البلدين، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى مضاعفة حجم التجارة مع جمهورية تركيا خلال الأعوام المقبلة.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، فإن هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز التعاون وتوسيع الشراكات بين البلدين، في مجالات تشمل الاستثمار والصحة والزراعة، إلى جانب النقل والصناعات والتقنيات المتقدمة والعمل المناخي، فضلاً عن الثقافة والشباب وغيرها.

↑ دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية تركيا يتبادلان عدداً من اتفاقيات التعاون خلال مراسم خاصة أقيمت في قصر الوطن بأبوظبي.

← ثمة تعاون بين سوق أبوظبي للأوراق المالية مع بورصة إسطنبول، لتطوير بنيتها التقنية التحتية. وقّع على الاتفاقية كل من سعيد حمد الظاهري، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكورشاد إرغون، الرئيس التنفيذي لبورصة إسطنبول.

وعلى هامش زيارة فخامة الرئيس التركي أردوغان لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقع مسؤولون حكوميون من الطرفين على بيان مشترك حول بدء المفاوضات الخاصة باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات والجمهورية التركية. وتحت مظلة برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية، وقّعت الإمارات العربية المتحدة مؤخراً اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند، وقريباً ستوقع اتفاقية تجارة حرة مع أندونيسيا في وقت تبحث فيه مع الدول الأخرى إمكانية إبرام مثل هذه الاتفاقيات.

في هذا الشأن، يقول معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة: «نركز على إعطاء الأولوية للاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام والازدهار والتعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين، وهذا يعني إقامة روابط اقتصادية وتجارية أقوى مع مختلف الدول حول العالم، مثل تركيا. وبما أن تركيا دولة إقليمية مهمة، ننظر إليها بوصفها شريكاً طبيعياً بالنسبة لنا».

↑ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والوفد المرافق له خلال لقائهم بممثلين من كبرى الشركات الإماراتية.

↖ معالي البروفيسور مصطفى شنطوب، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا «البرلمان».

من بين مذكرات التفاهم الأخرى التي تم توقيعها، اتفاقية تُعنى بالزراعة ودعم التنمية الريفية وتبني نظم الزراعة الحديثة.

تقول معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة: «تأتي مذكرة التفاهم مع وزارة الزراعة والغابات التركية تماشياً مع جهودنا المستمرة لضمان تعزيز القطاع الزراعي وإيجاد حلول ابتكارية تضمن تعزيز أمننا الغذائي عبر توظيف التكنولوجيا وتبني النظم الزراعية الحديثة الذكية مناخياً، وتنمية قدرات الإنتاج، وضمان استمرارية سلاسل التوريد».

وأضافت معاليها: «مشاركة المعرفة وأفضل الممارسات بين البلدين اللذين يعتمدان تبني الابتكار للتعامل مع التحديات، ستساعدنا على تطوير نظم غذائية مستدامة وتلبية أهدافنا للأمن الغذائي. ونتطلع قدماً إلى التعاون مع نظرائنا في تركيا للاستفادة من ثمرات هذه الشراكة».

وفي مجال التكنولوجيا، ستعمل منصة الصرافة التركية بورصة إسطنبول على مشاركة المعلومات التقنية والخبرات المكتسبة مع سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت مظلة اتفاقية استراتيجية، حيث ستقوم بورصة إسطنبول بمساعدة سوق أبوظبي للأوراق المالية على تطوير قدراتها التقنية ضمن مساعي السوق الإماراتية إلى تعزيز مستويات سيولتها وكفاءتها.

في هذا الشأن، أفاد كوركماز إرغون، الرئيس التنفيذي لبورصة إسطنبول، بأن البورصة لم ولن تبخل بجهودها في هذا الصدد، وأضاف: «سنتعاون مع سوق أبوظبي للأوراق المالية في كل خطوة، بدايةً من اختبار كفاءة الأنظمة ومروراً بتكامل الأنظمة وصولاً إلى عمليات نقل البيانات والمعلومات، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما سنقدم خدماتنا الاستشارية عبر حزمة مختلفة من الموضوعات والتحديات».

إضافة إلى ذلك، التقى الرئيس التركي والوفد المرافق له على هامش زيارته إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مع ممثلي كبرى الشركات المحلية، حيث بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في تركيا نحو 18,4 مليار درهم في نهاية عام 2020، في حين وصلت الاستثمارات التركية في الإمارات إلى ما يقرب من 1,3 مليار درهم خلال الفترة نفسها. ووفقاً لآخر الإحصاءات، تعمل نحو 400 شركة إماراتية حالياً في تركيا.

علاوة على ذلك، زار الرئيس التركي معرض إكسبو 2020 دبي، حيث أبدى اعتزازه بمشاركة بلاده في هذا الحدث العالمي، والذي من شأنه تحقيق المزيد من التقارب والتفاعل الإيجابي بين شعوب المنطقة والعالم، وقال: «علينا جميعاً التفكير بمستقبل أكثر ازدهاراً. ولتحقيق ذلك، علينا العمل سوياً».

وفي كلمةٍ ألقاها معالي البروفيسور مصطفى شنطوب، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا «البرلمان» مطلع العام الحالي، وصف زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى تركيا في شهر نوفمبر الماضي، بالخطوة المهمة في مسيرة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ونقلها إلى مستوى متقدم.

كما أشار في كلمته أيضاً، إلى أن تركيا تولي هذه الزيادة اهتماماً كبيراً لتعزيز التعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وأضاف: «نهدف خلال السنوات المقبلة إلى رفع حجم الاستثمارات التركية في دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في قطاعات والخدمات اللوجستية والمال والطاقة المتجددة والبنية التحتية».

وتوقع معاليه أن تشهد الاستثمارات الثنائية نمواً سريع الوتيرة خلال السنوات القليلة المقبلة.

من ناحيته، أوضح سعادة توغاي تونشير، سفير جمهورية تركيا لدى الإمارات العربية المتحدة، أنه على الرغم من استمرار العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية تركيا خلال العقد الماضي، وتزايد النشاط التجاري رغم الجائحة التي ضربت العالم، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الإمكانات والفرص الكامنة في هذا التعاون الاقتصادي.

وأشار إلى أن زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بالغة الأهمية وستمنح الفرصة لتمكين العلاقات الأخوية بين البلدين، فضلاً عن تعزيزها، وأضاف سعادته: «ندخل عصراً جديداً من العلاقات الإماراتية - التركية المستقبلية».

وفد أرجنتيني رفيع المستوى يزور غرفة أبوظبي

شهدت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي لقاء أعمال مع وفد تجاري رفيع المستوى من جمهورية الأرجنتين، وذلك لرصد آفاق التعاون الاستثماري والتجاري مع جمهورية الأرجنتين، وتعزيز الشراكات الفاعلة في العديد من القطاعات ذات الاهتمام المُتبادل.

وجمع اللقاء الذي أقيم في مقر الغرفة بأبوظبي، كلاً من سعادة عبدالله محمد المزروعي رئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، وسعادة سعيد سلطان بن راشد الظاهري عضو مجلس إدارة غرفة أبوظبي، وسعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي، مع معالي د. جيراردو زامورا حاكم محافظة سينتياغو ديل إستيرو - رئيس الوفد التجاري من جمهورية الأرجنتين، إلى جانب عدد كبير من الشخصيات الحكومية ورواد الأعمال والشركات في عدد من المحافظات الأرجنتينية من مختلف القطاعات الاقتصادي، وممثلين عن مكتب أبوظبي للاستثمار.

وأكّد سعادة عبدالله محمد المزروعي، في كلمته الافتتاحية على عمق العلاقات الإماراتية - الأرجنتينية، مشيراً إلى أنها تستند إلى تاريخ طويل من العمل المثمر والتنسيق المشترك، لا سيّما أن الأرجنتين تُعد شريكاً تجارياً واستثمارياً مهمّاً لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة أميركا اللاتينية، إذ تشير الإحصاءات إلى نمو حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والأرجنتين من 692 مليون درهم في عام 2016 ليصل إلى 1,22 مليار درهم في عام 2020.

وأكد سعادته أيضاً، أن غرفة أبوظبي تسعى باستمرار إلى تكثيف جهودها لتسهيل أعمال المستثمرين الأرجنتينيين على امتداد المنظومة الاقتصادية في إمارة أبوظبي بالشراكة مع الجهات المعنية، فضلاً عن استكشاف السبل المتاحة لتوفير أفضل الفرص للشركات من إمارة أبوظبي والأرجنتين على حد سواء.

من جانبه، أكد معالي د. جيراردو زامورا أنه منذ إقامة منطقة شمال الأرجنتين كانت هناك رؤية طموحة حول البعد الإيجابي الذي ستحققه الشراكة الاستراتيجية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أهّلها لتكون أول دولة يقع الاختيار عليها لإقامة علاقات وشراكات استثمارية.

علاوة على ذلك، أتيح المجال للوفد الأرجنتيني التعرف إلى العديد من فرص الأعمال المتاحة والواعدة في إمارة أبوظبي. كما قدم مكتب أبوظبي للاستثمار (ADIO) نظرة عامة على بيئة الأعمال والفرص الاستثمارية في أبوظبي، خاصة في مجالات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة وغيرها. واختتم الاجتماع بإتاحة مجال للقاء الأعمال والتواصل بين المشاركين من أصحاب الشركات والمعنيين لدى الجانبين.

غرفة أبوظبي تستقبل سفير بربادوس لدى الدولة

بحثت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وسفارة دولة بربادوس لدى الدولة عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالتعاون التجاري والشراكات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال في البلدين، وذلك خلال استقبال الغرفة سعادة السفير غابرييل عابد، وهو أول سفير معين لدولة باربادوس لدى دولة الإمارات العربية المتحدة والوفد المرافق له.

كان في استقبال الوفد سعادة عبدالله محمد المزروعي، رئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، حيث تم خلال اللقاء بحث كيفية تحقيق التعاون والعمل المتكامل، لتحفيز الاستثمارات المشتركة في القطاعات التجارية المختلفة. كما تم الاتفاق على تنظيم لقاء تنسيقي بين غرفة أبوظبي وغرفة باربادوس، لدفع جهود تنمية التعاون التجاري، وتطويره، وإتاحة سُبل تعزيز الاستثمار المتبادل وآليات التواصل بين مجتمعي الأعمال.

وثمن سعادة عبدالله محمد المزروعي زيارة سفير باربادوس لغرفة أبوظبي، مشيراً إلى أنها تؤكد رغبة حكومة الإمارات في تحقيق التواصل بالمجال الاقتصادي، والمضي نحو آفاق أوسع من التعاون التجاري والاستثماري بين مجتمعي الأعمال لدى الجانبين.

من ناحيته، وجّه السفير غابرييل عابد، دعوة لمجتمع الأعمال في أبوظبي لزيارة بلاده التي تعد من الوجهات السياحية الرائدة في منطقة البحر الكاريبي وأكثر جزر المنطقة تطوراً وأمناً، مشيراً إلى أن باربادوس تمتلك إمكانات متميزة في قطاعات اقتصادية حيوية، لا سيما في قطاع التكنولوجيا العصرية التي تخدم الثورة الرقمية والصناعية، ومؤكداً على الرغبة بإنشاء علاقة استراتيجية طويلة المدى مع أبوظبي من خلال بوابة غرفة أبوظبي.

بحث آفاق التعاون الاقتصادي مع جمهورية مقدونيا الشمالية

ناقش سعادة عبدالله محمد المزروعي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، مع معالي فاتمير بيتيكجي نائب رئيس الوزراء المسؤول عن الشؤون الاقتصادية في شمال مقدونيا، سبل تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي بين قطاعي الأعمال في كل من إمارة أبوظبي وجمهورية مقدونيا الشمالية، وذلك خلال اللقاء الذي جمعهما على هامش مشاركتهما في فعاليات إكسبو 2020 دبي.

وقد أكد الجانبان خلال اللقاء أهمية تعزيز قنوات التواصل بين غرفة أبوظبي ونظرائها في مقدونيا، وبحث إمكانية تنظيم ملتقى أعمال إماراتي- مقدوني في دولة الإمارات العربية المتحدة في المستقبل القريب، للتعريف بأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في شمال مقدونيا.

وأشار سعادة عبدالله محمد المزروعي إلى التطور الكبير بالعلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية شمال مقدونيا الصديقة، مؤكداً على أهمية دفع التعاون المشترك إلى مزيد من النمو والازدهار في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية، لا سيّما في قطاع الأمن الغذائي، بما يسهم في الارتقاء بالعلاقات التجارية إلى مستويات تلبي تطلعات قيادتي البلدين الصديقين، موضحاً استعداد الغرفة لتكثيف التعاون المشترك وتنسيق العمل بهدف تبادل الوفود التجارية للإسهام في بلورة رؤية مشتركة في مجال التنمية المستدامة وإرساء الشراكات الفاعلة لتحقيق المصالح المشتركة.

من جانبه، أشاد معالي فاتمير بيتيكجي، بجهود الغرفة لتقديم جميع الإمكانات المتاحة لدفع مجالات التعاون الاقتصادي المشترك، مؤكداً أن دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه العموم، وأبوظبي على وجه الخصوص، تُعد أحد أهم الأسواق الاستراتيجية المستهدفة لمقدونيا للانطلاق منها إلى الأسواق الإقليمية الأخرى.

اتفاقية تعاون بين غرفتي تجارة أبوظبي وقبرص

وقعت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي اتفاقية تعاون مشترك مع غرفة تجارة وصناعة قبرص، وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين بيئتي الأعمال في العديد من القطاعات الاقتصادية، وأهمها قطاع الطاقة والابتكار والتكنولوجيا والزراعة والتجارة.

جاء ذلك على هامش الاجتماع الذي نظمته غرفة أبوظبي مع وفد الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار في قبرص وغرفة قبرص، في مقر برج الغرفة بأبوظبي، بحضور سعادة فؤاد درويش عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، وسعادة خالد أنيب عضو مجلس إدارة غرفة أبوظبي، وسعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي، و يانسي ماتسيس رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار في قبرص، ودينوس ميتساید نائب رئيس غرفة قبرص وعدد من مسؤولي مجتمع الاعمال في قبرص.

وأفاد سعادة فؤاد درويش في كلمته الافتتاحية، بأن دولة الإمارات العربية المتحدة ترتبط بعلاقات تاريخية وطيدة مع جمهورية قبرص، مؤكداً أهمية العمل للبناء على هذه الأسس المتينة للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، خاصة مع توافر الفرص والامكانيات والمزايا النسبية، ووجود الرغبة المشتركة من قيادتي البلدين الصديقين على تعزيز أطر التعاون الاقتصادي والاستثماري البنّاء في مختلف القطاعات الحيوية. وأكد أن غرفة أبوظبي وكونها تمثل القطاع الخاص في إمارة أبوظبي، على استعداد تام للتعاون مع غرفة قبرص، للتعريف بالمناخات الاستثمارية المجدية المتاحة في قبرص، وتعريف مجتمعي الأعمال بمزايا وفرص الاستثمار، وزيادة التواصل بين الشركات العاملة في أبوظبي وقبرص لما فيه تحقيق المصلحة المتبادلة.

من ناحيته، أكد يانسي ماتسيس، رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار في قبرص، أهمية تظافر الجهود لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين شركات أبوظبي وقبرص، لاسيما بعد التعافي الملحوظ للاقتصاد العالمي من تداعيات أزمة جائحة كوفيد - 19.

توطيد العلاقات التجارية مع النمسا

استقبل سعادة الدكتور علي سعيد بن حرمل الظاهري النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، سعادة دوريس هامر رئيس غرفة تجارة النمسا العليا، يرافقها السيد ريتشارد باندیرا القنصل التجاري في سفارة النمسا لدى الدولة. وجرى خلال اللقاء الذي تم في مقر الغرفة، بحث ومناقشة مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين إمارة أبوظبي وجمهورية النمسا الصديقة، وسبل تحقيق شراكات ثنائية متميزة تخدم بيئة الأعمال لدى الجانبين.

وقد رحّب سعادة الدكتور علي سعيد بن حرمل الظاهري بزيارة رئيس غرفة تجارة النمسا العليا والوفد الدبلوماسي المرافق لها، موضحاً أن ذلك من شأنه أن يدفع بالعلاقات التاريخية الوطيدة التي تجمع بين البلدين الصديقين إلى آفاق أرحب من التعاون الاقتصادي والتجاري، وخلق المزيد من الفرص للأعمال والاستثمار، فضلاً عن تحفيز القطاع الخاص في الجانبين لتوسيع حجم الاستثمارات المشتركة، وتبادل الخبرات في مجموعة من المجالات ذات المنفعة المتبادلة، خاصة في قطاعات الصناعة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء والذكاء الاصطناعي، وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

من ناحيتها، وجّهت رئيس غرفة تجارة النمسا العليا الشكر الجزيل لحفاوة وحسن الاستقبال لدى زيارتها الغرفة، مؤكدة أن إمارة أبوظبي تمتلك جملة من المقومات الاقتصادية التي تعزز نمو واستدامة القطاعات التجارية والصناعية والخدمية بالإمارة، مشيرة إلى ضرورة التنسيق لتنفيذ لقاءات وفعاليات مشتركة تسهم في زيادة حجم التجارة والتعاون بين غرفة أبوظبي وغرفة النمسا، علاوةً على عقد الشراكات وتبادل الخبرات بين رواد الأعمال في البلدين الصديقين.

ولفتت سعادتها أيضاً، إلى المزايا التي تقدمها بلادها بهدف جذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار في مختلف المجالات الاقتصادية، مؤكدة أهمية التنسيق المشترك لتعريف شركات القطاع الخاص في البلدين بالفرص التجارية والاستثمارية التي يوفرها السوقان الإماراتي والنمساوي على حد سواء. كما أعربت عن ترحيب بلادها بالمستثمرين الإماراتيين وحرصها على توفير سبل الدعم كافة لتسهيل انطلاق أعمالهم واستثماراتهم في النمسا، وتعزيز حجم التبادل التجاري بين الجانبين.

غرفة أبوظبي تستقبل وفداً تجارياً من ولاية نيفادا الأميركية

نظمت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي فعاليات اجتماع الأعمال مع وفد تجاري من ولاية نيفادا الأميركية، لبحث فرص ومجالات التعاون الاقتصادي المشترك. وقد ترأس الاجتماع سعادة الدكتور علي بن حرمل الظاهري، النائب الأول لرئيس غرفة أبوظبي، بحضور سعادة مسعود رحمة المسعود أمين الصندوق، وسعادة خليفة درويش الكتبي، وسعادة فؤاد درويش أعضاء مجلس إدارة الغرفة. أما من الجانب الأميركي، فقد حضر سعادة باول بيتراسينسكي مدير التجارة الدولية لمكتب حاكم نيفادا للتنمية الاقتصادية، وعدد كبير من الشركات الأميركية المهمة في الولاية.

وأكد سعادة الدكتور علي بن حرمل الظاهري أن العلاقات الإماراتية - الأميركية مبنية على أسس متينة على المستويات كافة، حيث يشترك كلا البلدين في علاقات اقتصادية قوية تتضح بشكل خاص عندما ننظر في العديد من مؤشرات التجارة والاستثمار.

ودعا سعادة الظاهري الشركات الأميركية إلى استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة وتشكيل شراكات استراتيجية جديدة مع الشركات المحلية ذات الاهتمامات والمصالح المشتركة. إضافة إلى ذلك، عمد إلى تشجيع الشركات الأميركية على الاستمرار في إنشاء عملياتها في أبوظبي، للاستفادة من البنية التحتية، ووصول أسواقها إلى بقية دول المنطقة كافة، مشيراً إلى أحدث التطورات التشريعية التي تسمح بالملكية الكاملة للشركات الاستثمارية في عدد من القطاعات والأنشطة التجارية، موضحاً أن غرفة أبوظبي ملتزمة بدعم الشركات الأميركية التي تتطلع إلى القيام بأعمال تجارية في أبوظبي، وعلى استعداد لتقديم الخدمات اللازمة لهم لإنجاح أعمالهم.

من جانبه أعرب سعادة باول بيتراسينسكي، رئيس الوفد التجاري المشارك في الاجتماع عن سروره بزيارة إمارة أبوظبي والتعرف إلى مجتمع الأعمال فيها، موضحاً أن ذلك يدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه القطاع الخاص في ولايته لتكوين شراكات اقتصادية قوية في مجالات تجارية حيوية.

الرئيس الكازاخستاني يمنح ميدالية اليوبيل لغرفة أبوظبي

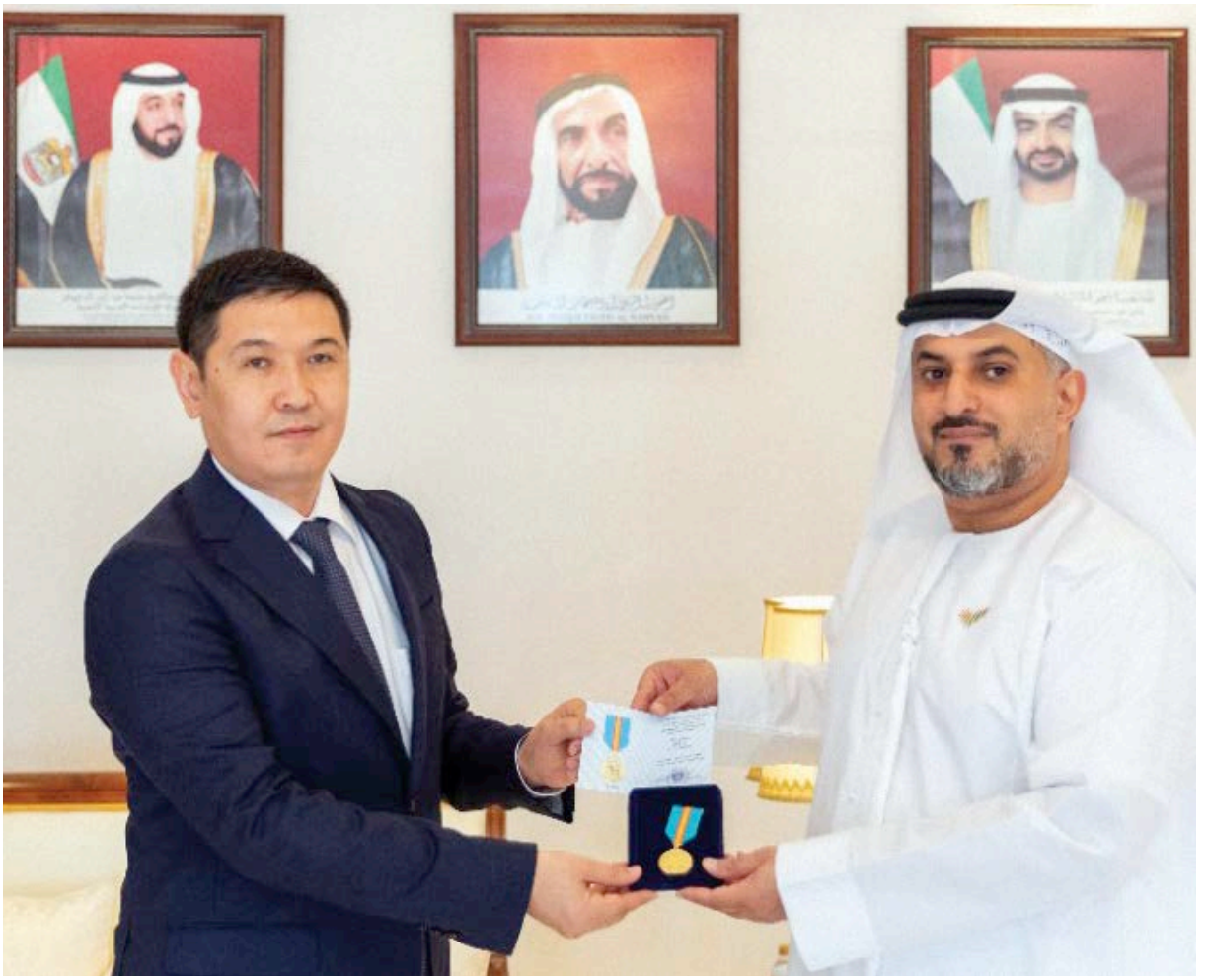

تضطلع غرفة أبوظبي بدور مهم في الارتقاء بالعلاقات المتنامية بين الإمارات العربية المتحدة ودول عدة حول العالم.

في هذا السياق، منح فخامة قاسم جومارت توكاييف رئيس جمهورية كازاخستان، سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، ميدالية اليوبيل بمناسبة الذكرى الثلاثين لاستقلال جمهورية كازاخستان، وذلك تقديراً للدور الفاعل والجهود الحثيثة التي تقودها غرفة أبوظبي في تعزيز زخم العلاقات الثنائية بين إمارة أبوظبي وكازاخستان على المستوى الاقتصادي في العديد من المجالات.

وقد ثمّن مدير عام غرفة أبوظبي التكريم الذي حظيت به الغرفة من الرئيس الكازاخستاني، مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع بين البلدين، مشيراً إلى أن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كازاخستان تقوم على أسس ثابتة من المشروعات المشتركة الناجحة والمبنية على الثقة المتبادلة، ما أسهم في تعاظم الفرص والحلول العملية والنتائج الملموسة التي تصب في مصلحة بيئة الأعمال لدى الجانبين.

كما تقدم سعادة المهيري بخالص التهاني والتبريكات لجمهورية كازاخستان وشعبها الصديق بمناسبة الذكرى الثلاثين لاستقلال كازاخستان، مشيراً إلى أنها نجحت بقيادة فخامة قاسم جومارت توكاييف أن تصبح دولة تنافسية حديثة، ونجحت في تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المنهجية على العديد من المستويات.

على نحو متصل، قامت غرفة أبوظبي بتنظيم عدد من الفعاليات المشتركة للتعريف ببيئة الاستثمار في البلدين الصديقين وفرص التعاون المشترك، حيث أسهمت في إبرام عدد من اتفاقيات التعاون، مثل ملتقى الأعمال الإماراتي - الكازاخستاني الذي عُقد في عام 2018. كما نظمت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في عام 2020 بالتعاون مع اتحاد غرف الدولة لقاء مشتركاً شهد حضوراً رفيع المستوى من وزراء ومسؤولين وممثلي جهات حكومية ومحلية من قِبَل الجانبين الإماراتي والكازاخستاني وأصحاب الأعمال الإماراتيين والكازاخستانيين من مختلف القطاعات الاقتصادية، وجرى خلال اللقاء توقيع 3 اتفاقيات تعاون، شملت قطاعات اقتصادية عدة، خاصة في المجال التعليمي ومجال الصناعات الزراعية ومجال الخدمات اللوجستية.

جدير بالذكر أن سعادة ماديار مينيليكوف، سفير جمهورية كازاخستان لدى دولة الإمارات، خلال زيارته لمبنى الغرفة والوفد الدبلوماسي المرافق له، قام بتسليم الميدالية.

علاقات إماراتية - سنغافورية راسخة

أكّد سعادة محمد هلال المهيري، مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، على عمق العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة الصديقة، مشيراً إلى أنها شهدت في ظل الدعم والرعاية المتواصلين من قِبَل قيادتي البلدين الصديقين تطوراً ملحوظاً، لترتقي إلى مستوى الشراكة الشاملة والمدفوعة بالرغبة المتبادلة لتنويع مقومات التعاون.

وجاء ذلك خلال زيارة وفد تجاري سنغافوري رفيع المستوى لمقر الغرفة، برئاسة الدكتور براين شيغار رئيس مجلس الأعمال الإماراتي - السنغافوري، يرافقه عدد من ممثلي الشركات السنغافورية والإقليمية وغرف التجارة الدولية، وبحضور مجموعة من الشركات المحلية في أبوظبي. وقد ثمّن المهيري زيارة الوفد السنغافوري الذي يعكس مدى الرغبة المشتركة في تنامي العلاقات الاقتصادية والتنسيق المشترك بين إمارة أبوظبي وجمهورية سنغافورة والأخذ بها إلى آفاق أرحب وأوسع في العديد من المجالات، مثل تقنية «بلوك تشين» والذكاء الاصطناعي وصناعة أشباه الموصلات وتجارة التجزئة وسلاسل التوريد وتكنولوجيا المعلومات، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الشاملة لتعميق مجالات التعاون القائمة بين البلدين عام 2019 بهدف استكشاف الفرص التجارية في كل منهما.

ولفت مدير عام غرفة أبوظبي إلى أن إجمالي التجارة بين الإمارات وسنغافورة بلغ 18,3 مليار درهم في عام 2019 مقارنةً بـ 15 مليار درهم في عام 2016، بواقع معدل نمو يصل إلى 6.8%، إلا أن حجم التجارة انخفض إلى ما يقارب 30% في 2020 لأسباب تتعلق بالإغلاق الناتج عن تفشي وباء كورونا والذي أدى إلى زعزعة سلاسل التوريد العالمية، مرجحاً أن يتجاوز حجم التجارة عن مستوياته في 2019 خلال السنوات المقبلة، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الشاملة بين الدولتين.

من جانبه، أشاد الدكتور براين شيغار بالعلاقات الاقتصادية المتينة التي تربط بين البلدين الصديقين، والتي شهدت أيضاً نمواً متسارعاً في حجم التنسيق فيما بينهما، مبدياً الرغبة بالدفع بالمزيد من الجهود المشتركة مع غرفة أبوظبي لتعزيز هذا التكامل الاقتصادي بين الجانبين. وأكد شيغار بأن بلاده تنظر إلى إمارة أبوظبي باعتبارها أحد أهم الأسواق الاستراتيجية المستهدفة لسنغافورة للانطلاق منها إلى الأسواق الإقليمية.

على نحو متصل، قدم شيغار ملخصاً موجزاً حول مجلس الأعمال الإماراتي السنغافوري والذي تم انشاؤه في عام 2018 كجمعية تجارية تحت مظلة سجل الجمعيات السنغافورية، ومن ثم الاعتراف به من قبل كل من حكومتي الإمارات وسنغافورة في فبراير من عام 2019، خلال توقيع اتفاقية الشراكة الشاملة لتعميق مجالات التعاون القائمة بين البلدين، ولاستكشاف الفرص التجارية في كلاً منهما.

وتناول الدكتور شيغار في حديثه أهداف المجلس الرامية إلى توفير منصة للشركات الأعضاء في المجلس للتواصل فيما بينهم، ولتعزيز الدور الذي تقوم به كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة بوصفهما قوتين اقتصاديتين في العالم، فضلاً عن توفير منصة للشركات السنغافورية المهتمة بالعلاقات التجارية الإماراتية السنغافورية، بهدف تمكينها من التواصل وتبادل الأفكار والمعلومات، إلى جانب نشر الوعي عن بيئة الأعمال والفرص التجارية في كل من البلدين عبر تنظيم الندوات والمؤتمرات والوفود التجارية وجلسات التواصل.

غرفة أبوظبي تبحث مجالات التعاون الاقتصادي مع مؤسسة أولصكون الاستثمارية التركية

بحثت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي مع مؤسسة أولصكون الاستثمارية لدى الجمهورية التركية، سبل التعاون وإقامة علاقات شراكة تجارية واستثمارية فيما بين الجانبين. جاء ذلك خلال استقبال سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي في مقر برج الغرفة السيدة نزكت أمين أتاسوي رئيس مؤسسة أولصكون الاستثمارية.

وثمّن سعادة المهيري هذه الزيارة، لكونها تشكّل مؤسسة تعمل على تحسين الاستثمارات وتعزيزها بين قطاع الأعمال في تركيا ونظرائها حول العالم، لا سيّما في مجال الـواردات والصادرات، ومبدياً تطلعه بأن تسهم هذه الزيارة في الوصول إلى آفاق رحبة من التعاون التجاري والاستثماري المشترك.

كما استعرض سعادته خلال اللقاء مجموعة الخدمات التي توفرها غرفة أبوظبي لأعضائها علاوةً على المبادرات التي تقدمها الغرفة لدعم القطاع الخاص في إمارة أبوظبي، وذلك للإسهام في تحقيق الرؤية الاقتصادية للإمارة.

وخلال اللقاء، تم تركيز الحديث حول دعم إمكانية التعريف بمجتمع الأعمال وإتاحة فرص اللقاء برجال وسيدات الأعمال الإماراتيين ونظرائهم في تركيا، وذلك لبحث فرص تكوين الشراكات التجارية وعقد المشاريع ذات الاهتمام المشترك، والتي من شأنها أن ترفع من معدلات التجارة البينية بين إمارة أبوظبي وتركيا لاسيما في قطاعات اقتصادية حيوية منها الطاقة والبناء والزراعة والدفاع والمنسوجات والمستلزمات الطبية والصيدلة، والخدمات اللوجستية. من ناحيتها، عبّرت السيدة نزكت أمين أتاسوي عن سعادتها بزيارة غرفة أبوظبي، مؤكدة استعداد مؤسسة أولصكون الاستثمارية في تركيا، إلى مد جسور التعاون والوصول بالعلاقات الاقتصادية إلى مستويات تلبي طموحات الجانبين.